الانكسار التاريخي بين مذهبية السيف ومفهوم المجتهد المتأول: دراسة في الجهاز المفاهيمي والمآلات عند الإمام عبد السلام ياسين

The Historical Rupture between the Doctrine of the Sword and the Concept of the Interpretive Mujtahid: A Conceptual Analysis of Their Implications in the Thought of Imam Abdessalam Yassine

عبد القادر بن إدريس فرطوطي: طالب دكتوراه في الجامعة الدولية للعلوم بارشلونا، أسبانيا

Mr. Abdelkader Ben Idriss Fartouti: PhD Candidate at International University of Sciences, Barcelona, Spain.

Email: abdelkaderfartouti@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i8.2045

تاريخ الاستلام: 2026-07-01 تاريخ القبول: 2026-07-18 تاريخ النشر 2026-08-01

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل الجهاز المفاهيمي الذي تنتظم فيه القراءة المنهاجية للتاريخ عند الإمام عبد السلام ياسين، بإعادة بناء النسق التفسيري الذي يحكم قراءته للتحول أو الانتقال من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في قراءة نصوص الإمام، والإفادة من بعض مبادئ تحليل المفاهيم إبرازًا للعلاقات الوظيفية بين المفاهيم المركزية، والاستعانة بالمقارنة في الحدود التي تكشف خصوصية هذه القراءة دون جعلها موضوعًا مستقلًا. بيّنت الدراسة أن مفهوم مذهبية السيف يؤدي وظيفة تفسيرية في بيان التحول الذي أصاب الشرعية السياسية، بينما يفسر مفهوم المجتهد المتأول كيفية قراءة الاجتهادات التي واكبت ذلك التحول، مميزةً كذلك بين تقويم الممارسة السياسية والحفاظ على مكانة الصحابة رضي الله عنهم. وانتهت الدراسة إلى أن خصوصية المشروع المنهاجي تكمن في إعادة بناء العلاقة بين الوحي والتاريخ من خلال قراءة سننية تستهدف فهم أسباب الانكسار التاريخي واستشراف آفاق الإصلاح الحضاري. وتوصلت الدراسة إلى أن قراءة الإمام لا تقوم على تفسير الوقائع التاريخية في ذاتها، وإنما تقوم على جهاز مفاهيمي متكامل تتفاعل داخله مفاهيم المنهاج النبوي، والانكسار التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، وفقه المنهاج، ضمن رؤية سننية تجعل الوحيين المرجعية الحاكمة في تفسير التاريخ وتقويمه واستشراف مآلاته.

الكلمات المفتاحية: المنهاج النبوي؛ الانكسار التاريخي؛ الملك العاض؛ مذهبية السيف؛ المجتهد المتأول؛ القراءة السننية؛ الجهاز المفاهيمي؛ الإمام عبد السلام ياسين.

Abstract:

The study aimed to analyze the conceptual framework that structures Imam Abd al-Salam Yassine's methodological reading of history by reconstructing the interpretive system governing his understanding of the transformation, or transition, from the Caliphate according to the Prophetic method to kingship. The study adopted the analytical method in reading the Imam's texts, drawing on certain principles of concept analysis to highlight the functional relationships among the central concepts and employing comparison within limits that reveal the specificity of this reading without making it an independent subject. The study showed that the concept of the "doctrine of the sword" performs an interpretive function in explaining the transformation that affected political legitimacy, while the concept of the "interpreting jurist" explains how to understand the *ijtihads* that accompanied this transformation, while also distinguishing between evaluating political practice and preserving the status of the Companions, may Allah be pleased with them. The study concluded that the distinctiveness of the methodological project lies in reconstructing the relationship between revelation and history through a pattern-based reading aimed at understanding the causes of historical rupture and anticipating prospects for civilizational reform. The study further found that the Imam's reading is not based on interpreting historical events in themselves; rather, it rests on an integrated conceptual framework in which the concepts of the Prophetic method, historical rupture, hereditary kingship, the doctrine of the sword, the interpreting jurist, and the jurisprudence of the method interact within a pattern-based vision that regards the two revelations as the governing reference for interpreting, evaluating, and anticipating the outcomes of history.

Keywords: Minhaj al-Nubuwwah (Prophetic Method); Historical Rupture; al-Mulk al-ʿĀḍḍ (Hereditary Kingship); Madhhabiyyat al-Sayf (Doctrine of the Sword); al-Mujtahid al-Mutaʾawwil (Interpretive Jurist); Law-Governed Reading (Sunanī Reading); Conceptual Framework; Imam Abdessalam Yassine.

المقدمة:

تمثل التحولات التاريخية الكبرى في حياة الأمم لحظات حاسمة؛ يعاد فيها تشكيل أنماط الشرعية السياسية، وإعادة بناء العلاقة بين المبادئ المؤسسة والواقع التاريخي، ولذلك ظلت هذه التحولات محل اهتمام المؤرخين والفقهاء وعلماء الاجتماع والمفكرين، كلٌّ يقرؤها في ضوء منطلقاته المعرفية وأدواته المنهجية. ولا تكمن أهمية هذه التحولات في الوقائع التي صاحبتها فحسب، وإنما في الأطر التفسيرية التي وجهت قراءتها، لأن الحدث التاريخي الواحد قد يفضي إلى نتائج تفسيرية متباينة؛ تبعًا لاختلاف المرجعيات الفكرية، والمناهج المعتمدة في تحليله.

ويعد التحول الذي عرفه التاريخ الإسلامي، من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك، من أبرز هذه التحولات، وأكثرها حضورًا في الفكر الإسلامي قديمًا وحديثًا، لما ترتب عليه من آثار عميقة في بنية السلطة، ومفهوم الشرعية السياسية، ومسار العمران الإسلامي، حتى غدا من أكثر القضايا إثارة للبحث والنقاش؛ إذ لم يقتصر أثره على إعادة تشكيل نظام الحكم، وإنما امتد إلى بناء التصورات العقدية والفقهية والسياسية التي حكمت قراءة التاريخ الإسلامي وتقويمه.

وقد تنوعت المقاربات العلمية التي تناولت هذا التحول تبعًا لاختلاف منطلقاتها المعرفية وأدواتها المنهجية، الأمر الذي أفضى إلى تباين في تفسيره وتقويمه؛ فقد انشغلت كتب التاريخ[1] برصد الوقائع وتحليل تطورها السياسي، بينما قرأ عبد الرحمن بن خلدون هذا التحول في إطار نظريته في العصبية والعمران، وعدَّه انتقالًا تحكمه قوانين الاجتماع البشري ودورة الدول[2].

أما فقهاء السياسة الشرعية[3]، وفي مقدمتهم أبو الحسن الماوردي، فقد تناولوا القضية من زاوية شرعية الإمامة وشروط انعقادها ووسائل المحافظة على انتظام الجماعة، فجعلوا الإمامة ضرورة لحراسة الدين وسياسة الدنيا، وأجازوا في بعض الأحوال إمارة الاستيلاء عند تعذر استيفاء شروط الإمامة، بوصفها اجتهادًا اضطراريًا يحفظ الحد الأدنى من انتظام الشأن العام.[4]

وفي الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، أعيد تناول هذه القضية في سياق سؤال الإصلاح والتغيير واستئناف النهضة بعد تجربة الاستعمار، فسعى محمد رشيد رضا إلى إعادة تأسيس الشرعية

1 الطبري، (ت 310هـ)، تاريخ الرسل والملوك؛ ابن كثير، (ت 774هـ)، والبداية والنهاية، ابن الأثير، (ت 630هـ)، الكامل في التاريخ.

2 ابن خلدون، عبد الرحمن (2004): المقدمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دمشق: دار يعرب.

3 رضا، محمد رشيد (1923): الخلافة أو الإمامة العظمى، الغزالي، محمد الإسلام والاستبداد السياسي؛ عمارة، محمد الخلافات السياسية بين الصحابة.

4 الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة: دار الحديث.

السياسية على مبدأ الشورى، وعدَّ سلطة التغلب رخصة استثنائية لا يجوز أن تتحول إلى أصل دائم، داعيًا إلى إحياء مؤسسة أهل الحل والعقد بما ينسجم مع تطور الدولة الحديثة[5].

كما تناولها عدد من المفكرين المعاصرين، من أمثال محمد عمارة ومحمد سليم العوا[6]، في إطار البحث في تجديد الفكر السياسي الإسلامي، بينما انطلق طه عبد الرحمن من رؤيته الائتمانية التي تجعل الخلل السياسي انعكاسًا لاختلال أخلاقي وروحي، في حين قرأ أبو يعرب المرزوقي الدولة من منظور حضاري يجعلها أداة لتحقيق الاستخلاف والعمران الإنساني[7].

ويكشف تأمل هذه المقاربات أن اختلاف نتائجها لا يرجع إلى اختلاف الوقائع التاريخية التي تناولتها، وإنما يرجع أساسًا إلى اختلاف الأطر المعرفية والأجهزة المفاهيمية التي وجهت قراءتها؛ فكل مشروع فكري يفسر الحدث التاريخي من داخل نسقه المفاهيمي الخاص، الأمر الذي يجعل تحليل هذا النسق شرطًا لفهم تفسيره للوقائع قبل الحكم على نتائجه.

وعلى أساس ذلك، تتجه هذه الدراسة إلى تحليل الجهاز المفاهيمي الذي تنتظم في ضوئه القراءة المنهاجية للإمام عبد السلام ياسين، باعتباره المدخل المنهجي لفهم تفسيره للتحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك، والكشف عن العلاقات الداخلية التي تربط مفاهيمه المؤسسة.

وفي مقابل ذلك، تتميز القراءة المنهاجية للإمام عبد السلام ياسين بخصوصية منهجية تجعلها تختلف في منطلقها قبل أن تختلف في نتائجها؛ فهي لا تنطلق من توصيف الواقع السياسي أو تقنينه، ولا تفسر التحول التاريخي في ضوء قوانين الاجتماع والعمران وحدها، وإنما تجعل الوحي والمنهاج النبوي المرجعية الحاكمة في قراءة التاريخ وتقويمه واستشراف مآلاته.

ومن ثم، فإنها لا تبحث في كيفية انتقال السلطة من الخلافة إلى الملك فحسب، بل في مدى موافقة هذا التحول للنموذج النبوي وآثاره في البناء السياسي والحضاري للأمة، بوصفه تحولًا امتدت آثاره إلى مسارها العلمي والدعوي والعمراني.

وتستند هذه القراءة إلى جملة من النصوص المؤسسة التي تجعل الوحي المرجع الأعلى في تفسير التاريخ، وفي مقدمتها الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند، وأبو داود في السنن، عن

---

5 رضا، الخلافة أو الإمامة العظمى.

6 رضا، الخلافة أو الإمامة العظمى، نقلًا عن: كوثراني، وجيه (2026): وثيقة تفريق السلطنة عن الخلافة: الخلافة وسلطة الأمة، مجلة أسطور، ع4، ص457.

7 الحاج صالح، رشيد (2015): نقد فلسفة طه عبد الرحمن الائتمانية"، سياسات عربية، ع. 69، 2024، ص318؛ المرزوقي، أبو يعرب: هل صحيح ألا مستقبل لدولة الإسلام؟: الرابط: https://abouyaarebmarzouki.wordpress.com/

أبي أمامة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَتُنقَضَنَّ عُرَى الإسلام عروةً عروةً، فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، فأولهن نقضًا الحكم، وآخرهن الصلاة"[8].

ولقد جعل الإمام عبد السلام ياسين هذا الحديث مدخلًا لفهم مسار "هذا التحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك العاض"[9] باعتباره نقضا "لشيء كان مبرمًا ووهن... وفي هذا الحديث تفسير دقيق لأحداث التاريخ"[10]، وفي هذا السياق يقول: "نحن نقرأ الوحي الخالد: ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، على ضوئه نقرأه، وبأنواره نستجليه، وعلى منهاجه نبني ونعد القوة... لنخرج من منطق درء الفتن بعضها ببعض"[11].

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت التحول من الخلافة إلى الملك من زوايا تاريخية وفقهية وعمرانية وفكرية، فإن معظمها انصرف إلى تحليل الوقائع أو تقويم نتائجها، في حين لم تحظ القراءة المنهاجية للإمام عبد السلام ياسين – في حدود ما اطلع عليه الباحث – بدراسة مستقلة تكشف بنيتها المفاهيمية الداخلية، وتحلل العلاقات الناظمة بين مفاهيمها.

ومن هنا تتحدد الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها؛ إذ تتجه إلى تحليل الجهاز المفاهيمي الذي اعتمده الإمام عبد السلام ياسين في تفسير هذا التحول، والكشف عن منطقه الداخلي وآلياته التفسيرية، دون أن تستهدف إعادة بحث الأسباب التاريخية المباشرة للانتقال من الخلافة إلى الملك، أو الترجيح بين الروايات، أو المفاضلة بين المقاربات التي تناولته.

وانطلاقًا من ذلك، تفترض الدراسة أن خصوصية القراءة المنهاجية لا تكمن في تقديم تفسير مغاير لبعض أحداث التاريخ الإسلامي فحسب، وإنما في تأسيس هذا التفسير على جهاز مفاهيمي متكامل تنتظم داخله مفاهيم الانكسار التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، وفقه الضرورة، وفقه المنهاج، بحيث لا يمكن فهم أي واحد من هذه المفاهيم خارج العلاقات التي تربطه ببقية عناصر النسق.

---

8 رواه الإمام أحمد (مسند الأنصار)، وحديثه عن أبي أمامة الباهلي برقم:(22160)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك وصححه الذهبي، كما أخرجه الطبراني، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، إن حديث "نقض العُرى" هو المفتاح المعرفي لفهم كيف انحلت عرى الإسلام تباعاً بانحلال العروة السلطانية، وجبر هذا الانتقاض هو الغاية الكبرى للمشروع المنهاجي، الذي يسعى لإعادة وصل ما انقطع بين القرآن والسلطان وبناء "العمران الأخوي" في مرحلة الخلافة الثانية الموعودة.

9 ياسين، عبد السلام (2021) أحاديث في العدل والإحسان، إعداد: رشيد حليم، ط2، دار إقدام للطباعة والنشر، ص28.

10 المصدر السابق، ص28.

11 ياسين، عبد السلام (2000): العدل: الإسلاميون والحكم، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء المغرب، ص326.

وبناءً على ما تقدم، تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في السؤال الآتي: كيف تنتظم قراءة الإمام عبد السلام ياسين للتحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك داخل جهاز مفاهيمي متكامل؟ وكيف تتفاعل مفاهيمه المركزية في بناء تفسير هذا التحول واستشراف مآلاته، في ضوء المرجعية الوحيية والمنهاج النبوي؟ وتتفرع عنها الأسئلة الآتية:

- ما الجهاز المفاهيمي الذي تقوم عليه القراءة المنهاجية للتحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك؟
- ما الأصول المعرفية والاستدلالية التي تنتظم في ضوئها هذه القراءة، وكيف تتكامل النصوص الشرعية مع الوقائع التاريخية في بناء تفسيرها؟
- كيف توظف مفاهيم الانكسار التاريخي، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، وفقه المنهاج في تفسير التحول السياسي وبيان منطقه الداخلي؟
- كيف تميز القراءة المنهاجية بين تقويم الوقائع والاجتهادات السياسية، وبين الأحكام المتعلقة بمقام الصحبة وفضل الصحابة رضي الله عنهم؟
- إلى أي مدى أسهمت السياقات التاريخية في تشكل الاجتهادات السياسية، وكيف أعادت القراءة المنهاجية تفسيرها في ضوء التمييز بين فقه الضرورة وفقه المنهاج؟
- كيف تنتهي هذه القراءة إلى تفسير مآلات التحول التاريخي واستشراف آفاق الإصلاح في ضوء السنن التاريخية والمنهاج النبوي؟

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في قراءة نصوص الإمام عبد السلام ياسين، بغرض إعادة بناء البنية المفاهيمية المؤطرة لرؤيته للتحول من الخلافة إلى الملك، من خلال الكشف عن العلاقات الوظيفية التي تنتظم مفاهيمه المركزية داخل نسق تفسيري واحد، مع الإفادة من بعض مبادئ تحليل المفاهيم بوصفها أدوات لإدراك الترابط الدلالي بينها، دون الالتزام بمنهج تاريخ المفاهيم في تتبع تطورها التاريخي، والاستعانة بالمقارنة في الحدود التي تخدم إبراز خصوصية هذه البنية المفاهيمية.

وفي ضوء ذلك، تتناول الدراسة الروايات التاريخية بالقدر الذي وظفها به الإمام عبد السلام ياسين في بناء نسقه المفاهيمي، دون أن تستهدف تحقيقها أو الترجيح بينها، مع مراعاة التمييز بين ثبوت الواقعة تاريخيًا ووظيفتها داخل البناء المفاهيمي للرؤية المنهاجية.

ولا تدعي هذه الدراسة استيعاب جميع الاتجاهات الفكرية التي عالجت هذه القضية، ولا الإحاطة بجميع الاجتهادات التي تناولت تفسير التحول من الخلافة إلى الملك، وإنما تقتصر على أبرز المقاربات التي مثلت تحولات منهجية في قراءة هذه المرحلة، بالقدر الذي يخدم الكشف عن خصوصية

القراءة المنهاجية، ويبرز موقعها ضمن تطور الفكر السياسي الإسلامي، دون الخروج عن حدود الإشكالية التي يعالجها البحث.

ومن هنا جاء عنوان الدراسة: "**الانكسار التاريخي بين مذهبية السيف ومفهوم المجتهد المتأول**"؛ إذ لا يقصد الجمع بين هذين المفهومين على سبيل المقابلة أو المفاضلة، وإنما باعتبارهما قطبين أساسيين في الجهاز المفاهيمي الذي يفسر به الإمام عبد السلام ياسين الانكسار التاريخي؛ فتمثل مذهبية السيف تفسيرًا للتحول الذي أصاب الشرعية السياسية بانتقالها من الشورى إلى الغلبة، بينما يمثل المجتهد المتأول الإطار الذي تُقرأ في ضوئه الاجتهادات العلمية والفقهية المرتبطة بذلك التحول.

وانتظم البحث في ستة مباحث متكاملة، تبدأ بتأصيل الجهاز المفاهيمي للقراءة المنهاجية، ثم تحليل مفهومي مذهبية السيف والمجتهد المتأول، يليهما بحث اجتهادات العلماء في ضوء فقه الضرورة وفقه المنهاج، ثم دراسة المآلات الفكرية والسياسية والحضارية للانكسار التاريخي، وأخيرًا استشراف آفاق استئناف المنهاج النبوي من خلال دراسة تطبيقية مقارنة، قبل أن تختتم الدراسة بأبرز نتائجها العلمية والمنهجية التي خلص إليها البحث.

المبحث الأول: الجهاز المفاهيمي الحاكم للقراءة المنهاجية للتاريخ عند الإمام عبد السلام ياسين

قبل الشروع في تحليل أي تصور فكري أو تقويم أي أطروحة في مجال الفكر الإسلامي، يقتضي المنهج العلمي تحديد الجهاز المفاهيمي الذي تنتظم في إطاره؛ إذ لا تؤدي المفاهيم وظيفة المصطلحات المجردة، وإنما تمثل البنية المعرفية التي يتأسس عليها النسق الفكري، وتتحدد في ضوئها دلالات النصوص، وتنتظم بها العلاقات بين المقدمات والنتائج. ومن ثم، فإن إغفال هذا الجهاز، أو التعامل مع مفاهيمه خارج سياقاتها التي تشكلت فيها، يفضي إلى اضطراب في الفهم، وإلى إسقاط دلالات خارجية على النصوص، بما ينعكس على سلامة التحليل ودقة التقويم.

ولا يروم تحليل هذا الجهاز المفاهيمي الفصل في الوقائع التاريخية أو الترجيح بين رواياتها، وإنما الكشف عن الكيفية التي تنتظم بها داخل البناء المفاهيمي للرؤية المنهاجية عند الإمام عبد السلام ياسين، انطلاقًا من المنهاج النبوي بوصفه الإطار المرجعي الذي تتفرع عنه رؤيته للتاريخ والواقع والمستقبل.

لذلك، تمثل المفاهيم الآتية: المنهاج النبوي، والانكسار التاريخي، والملك العاض، والقراءة السننية، الإطار المفاهيمي الذي تنتظم في ضوئه القراءة المنهاجية للتاريخ عند الإمام عبد السلام ياسين، ولا تُفهم دلالة أي منها إلا في ضوء علاقته الوظيفية ببقية مفاهيم النسق.

وعلى أساس ذلك، فإن ضبط هذه المفاهيم يمثل خطوة منهجية لازمة قبل الانتقال إلى تحليل المفاهيم التفسيرية التي يتأسس عليها هذا النسق في المباحث اللاحقة.

أولا: المنهاج النبوي:

يمثل مفهوم "المنهاج النبوي" الركيزة المركزية في الجهاز المفاهيمي الذي تنتظم في ضوئه القراءة المنهاجية للتاريخ عند الإمام عبد السلام ياسين، إذ لا يقتصر على الدلالة على منهج للاهتداء بالنصوص الشرعية، وإنما يؤسس لإطار معرفي ومنهجي شامل تنتظم في ضوئه مختلف أبعاد المشروع المنهاجي، بما في ذلك قراءة التاريخ، وتقويم التحولات السياسية، واستشراف آفاق الإصلاح. ومن ثم، فإن الوقوف على دلالة هذا المفهوم يعد مدخلًا ضروريًا لفهم الجهاز المفاهيمي الذي تستند إليه القراءة المنهاجية للتحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك.

وفي بيان هذا المفهوم يقول الإمام عبد السلام ياسين رحمه الله: "ونفضل كلمة "منهاج" القرآنية النبوية لندل بها لا على وساطة المنهاج من حيث كونه جسرًا علميًا بين الحق في كتاب الله وسنة رسوله وبين حياة المسلمين فقط، بل لنربط به معاني التمسك الصارم بأمر الله في كتابه، ومعاني الاتباع لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في السلوك الفردي والجماعي، الخاص والعام، النفسي والخلقي واليومي، العبادي والاجتماعي، السياسي والاقتصادي، الرباني في كلمة واحدة".[12]

ويقول أيضًا: "الشرعة ما جاء به القرآن، والمنهاج هو ما جاءت به السنة كما قال حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما".[13]

ومن خلال هذين النصين يتبين أن المنهاج النبوي يمثل الإطار المرجعي الذي تنتظم في ضوئه بقية مفاهيم المشروع المنهاجي، ومنه تستمد القراءة التاريخية أسسها المعرفية والمنهجية.

ثانياً: الانكسار التاريخي:

يعد مفهوم "الانكسار التاريخي" من أكثر المفاهيم مركزية في الجهاز المفاهيمي للقراءة المنهاجية، إذ يشكل المدخل الذي يفسر الإمام عبد السلام ياسين من خلاله التحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك، وما ترتب عليه من آثار ممتدة في بنية الأمة السياسية والفكرية والحضارية. ومن هذا المنطلق، فإن تحديد دلالة هذا المفهوم يعد خطوة أساسية لفهم البناء التفسيري الذي تنتظم في ضوئه بقية مفاهيم المشروع المنهاجي، وفي هذا السياق يعرف الإمام عبد السلام ياسين الانكسار التاريخي بأنه: "تلك الرجة العظيمة والصدمة الخطيرة التي مزقت كيان الأمة المعنوي فبقي منها

12 ياسين، عبد السلام، (2022): المنهاج النبوي: تربية وتنظيماً وزحفاً، دار إقدام للطباعة والنشر، ط5، ص18-19.

13. المرجع السابق، ص18-19.

المسلمون يعانون من النزيف في الفكر والعواطف منذئذ(معتبرا) تجديد الوعي بهذا التحول الخطير في تاريخ المسلمين لَهُو المفتاح لفهم ماضينا وتاريخنا، وإن لم نفعل فلن نستطيع أبدا أن نخطط لمستقبل الإسلام".[14]

ويغدو مفهوم الانكسار التاريخي المفتاح التفسيري الذي تنتظم في ضوئه قراءة الإمام عبد السلام ياسين للتحول من الخلافة إلى الملك، بما يجعله مدخلًا لفهم بقية مفاهيم المشروع المنهاجي.

ثالثا: الملك العاض:

يمثل مفهوم "الملك العاض" أحد المفاهيم المحورية في القراءة المنهاجية؛ إذ تتحدد من خلاله طبيعة التحول الذي يقرأ من خلالها الإمام انتقال نظام الحكم من نظام الخلافة القائمة على الشورى إلى نمط جديد في ممارسة السلطة. ولا يستمد هذا المفهوم مشروعيته من قراءة تاريخية مجردة، وإنما يتأسس . في تصور الإمام عبد السلام ياسين على الوصف النبوي للتحول السياسي، الذي يجعله الإطار المرجعي لتفسير هذا التحول.

وفي هذا السياق ينطلق الإمام من الحديث النبوي الذي يميز بين مراحل الحكم في الأمة الإسلامية، وفيه: "تكونُ النُّبُوَّةُ فيكم ما شاء اللهُ أن تكونَ، ثم يَرْفَعُها اللهُ – تعالى –، ثم تكونُ خلافةٌ على مِنهاجِ النُّبُوَّةِ ما شاء اللهُ أن تكونَ، ثم يَرْفَعُها اللهُ – تعالى –، ثم تكونُ مُلْكًا عاضًّا، فتكونُ ما شاء اللهُ أن تكونَ، ثم يَرْفَعُها اللهُ – تعالى –، ثم تكونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً فيكونُ ما شاء اللهُ أن يكونَ، ثم يَرْفَعُها اللهُ – تعالى –، ثم تكونُ خلافةً على مِنهاجِ نُبُوَّةٍ. ثم سكت"[15].

وانطلاقًا من هذا الحديث، يفسر الإمام عبد السلام ياسين "الملك العاض" باعتباره المرحلة التي يفسر من خلالها انتقال الشرعية السياسية من الشورى والبيعة الاختيارية إلى الغلبة والإكراه، ولذلك يقرر أن: عض الأمة ببيعة الإكراه، دشنه الأمويون زحزحوا به الحكم من الشورى إلى القسر، والعض وصف دقيق لإكراه يقع من الحاكم على المحكوم.[16]

14 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص17؛ خزروني، التصور المنهاجي للتاريخ الإسلامي.

15 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق، علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة ومعه تخريج الألباني للمشكاة، دار ابن القيم – الدمام ، ط1، إسناده حسن، الراوي: النعمان بن بشير | المحدث: الألباني | المصدر: هداية الرواة الصفحة أو الرقم: 5306، أخرجه أحمد (18406)، والبزار في ((مسنده)) (2796) واللفظ لهما، والبيهقي في ((دلائل النبوة)) (6/ 491) بنحوه. https://dorar.net/h/R7HZBi1v،

16 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص24–30.

وعليه، فإن مفهوم الملك العاض يستند إلى الوصف النبوي للتحول السياسي الذي شهدته الأمة، ويُوظَّف في المشروع المنهاجي لتفسير انتقال نظام الحكم من الشورى إلى الغلبة، لا للحكم على الأشخاص أو الوقائع الجزئية.

رابعا: القراءة السننية:

يرى الإمام عبد السلام ياسين أن قراءة التاريخ لا تستقيم بالاقتصار على سرد الوقائع المجردة أو تفسيرها بعواملها السياسية والاجتماعية المباشرة، وإنما ينبغي أن تُقرأ في ضوء سنن الله الجارية في الاجتماع الإنساني، مع استحضار هداية الوحي ومعايير الاستخلاف.

ومن ثم، فإن التاريخ في التصور المنهاجي ليس مجرد تعاقب للأحداث، بل هو مجال تتجلى فيه السنن الإلهية الحاكمة لحركة الأمم، الأمر الذي يجعل القراءة السننية الإطار المنهجي الناظم لبقية مفاهيم المشروع المنهاجي، وفي مقدمتها المنهاج النبوي، والانكسار التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف.

وتُعد القراءة السننية في الفكر المنهاجي حسب الإمام عبد السلام ياسين منهجيةً متكاملةً لتفسير التاريخ وفقه الواقع، إذ تنطلق من ضرورة النظر إليهما "من أعاليهما"؛ أي من خلال اتخاذ الوحي، قرآنًا وسنةً، مرجعيةً حاكمةً لتفسير الظواهر التاريخية والاجتماعية، بدل الاقتصار على معايير الغلبة المادية أو منطق الأمر الواقع[17]، وبهذا المعنى، لا تقف القراءة السننية عند حدود الوصف التاريخي، وإنما تتجاوز ذلك إلى بناء رؤية تفسيرية تربط الأسباب بالمقاصد، والواقع بالوحي، والماضي بالمستقبل.

وتقوم هذه المنهجية على رؤية معرفية متكاملة يسميها الإمام بمنطق "العينين"؛ فالاقتصار ـ في نظره ـ على زاوية واحدة في فهم التاريخ لا ينتج إلا "نظرة عوراء"[18]، لذلك تجمع القراءة المنهاجية بين عينٍ علمية ترصد السنن الجارية، وتدرس العوامل النفسية والسياسية والاقتصادية، وتحلل الأسباب المادية المحركة للأحداث[19]، وبين عينٍ إيمانية غيبية تستحضر عامل الغيب، وتؤمن بتدبير الله تعالى المطلق في الكون، وتقرأ الوقائع في ضوء إرادته وسننه[20].

17 ياسين، العدل، ص20؛ آيت الغازي، الوحي وفقه التاريخ عند الأستاذ عبد السلام ياسين، ص1.
18 ياسين، سنة الله، ص12.
19 ياسين، سنة الله، ص13.
20 ياسين، العدل، ص21.

وبهذا التكامل تصبح العلاقة بين عالم الغيب وعالم الشهادة ــ في تصور الإمام ــ "مفهومة عقلاً، مترابطة متساوقة"، بحيث يُدرك فعل الله تعالى من خلال سننه الجارية وأسبابه الكونية.[21]

وتقوم القراءة السننية عند الإمام عبد السلام ياسين على الإيمان بثبات السنن الإلهية الحاكمة لحركة الاجتماع البشري؛ وفي هذا التصور، لا يخضع التاريخ للصدفة أو العبث، وإنما تحكمه "سنن إلهية ثابتة لا تبديل لها"[22].

ولذلك فإن دوافع الاستبداد، والاستكبار، والصراع الاجتماعي والسياسي، تظل خاضعة للقوانين نفسها التي سنها الله في العمران البشري، وإن اختلفت صورها وأدواتها التقنية عبر العصور.[23] ويغدو التاريخ، وفق هذه القراءة، مختبراً عملياً لاكتشاف هذه السنن، واستنباط العلاقة بين المقدمات والنتائج، بما يجعل دراسة الماضي مدخلاً لفهم الحاضر واستشراف المستقبل[24].

وتؤدي القراءة السننية في المشروع المنهاجي"الجسر العلمي" الذي يصل بين الحقائق المطلقة التي جاء بها الكتاب والسنة وبين الواقع الإسلامي المتغير[25]. فهي لا تكتفي بالتجريد الإيماني أو الوعظ الأخلاقي، وإنما تسعى إلى تحويل الوحي إلى برنامج عملي للتغيير، يوجه السلوك الفردي والجماعي، ويربط بين الهداية الإلهية ومتطلبات الإصلاح الحضاري.[26] وبهذا يتحول الوحي من مجرد نص يُتلى أو واقعة تاريخية تُروى إلى مرجعية فاعلة في بناء الإنسان والمجتمع.

وتمتد القراءة السننية إلى استشراف المستقبل وجبر الانكسار التاريخي، انطلاقاً من فقه الاعتبار واستحضار سنن الاستخلاف. ففي هذا السياق يمثل "فقه الانكسار التاريخي" تشخيصاً للحظة التي انتقل فيها نظام الحكم من الخلافة إلى الملك، أي لحظة انتقاض عروة الحكم، باعتبارها أصلا للأزمة التاريخية التي ترتبت عليها تحولات عميقة في مسار الأمة، وهو ما يقتضي فهم سننها وآثارها قصد معالجتها[27].

21 ياسين، العدل، ص22؛ آيت الغازي، المرجع السابق.
22 ياسين، سنة الله، ص10.
23 ياسين، سنة الله، ص10؛ الزبيدي، مفاهيم: التجديد والقومة والمرونة، ص2.
24 ياسين، المنهاج النبوي، ص22
25 ياسين، المنهاج النبوي، ص18–19.
26 ياسين، العدل، ص24؛ آيت الغازي، المرجع السابق؛ ياسين، المنهاج النبوي، ص19.
27 ياسين، العدل، ص91.

وفي هذا الإطار، تتجه القراءة السننية إلى استحضار شروط الاستخلاف الموعود، من خلال تحويل البشارة النبوية بـ "الخلافة الثانية على منهاج النبوة" من أمل غيبي إلى مشروع استراتيجي لبناء "الفاعل التاريخي" أو "الشاهد بالقسط"؛ القادر على اقتحام عقبات الواقع وصناعة التحول الحضاري[28].

إن القراءة السننية ــ حسب الإمام ــ تُخرج المسلم من منطق "الشكوى العاجزة" إلى أفق "الوعود الناجزة[29]"؛ بالجمع بين نور الإيمان وعقلانية التخطيط، بما يفضي إلى بناء "العمران الأخوي المنشود[30]".

وبذلك لا تمثل القراءة السننية مفهومًا مستقلًا داخل الجهاز المفاهيمي، وإنما تمثل المنهج الناظم للقراءة المنهاجية؛ إذ تنتظم في ضوئه مفاهيم المنهاج النبوي والانكسار التاريخي والملك العاض ومذهبية السيف، وتتحدد من خلاله كيفية توظيفها في تفسير التحولات التاريخية وفق هداية الوحي وسنن الاجتماع البشري.

وتكتسب هذه المفاهيم قيمتها التفسيرية من العلاقات الوظيفية التي تربط بينها داخل المشروع المنهاجي، لا من استقلال كل مفهوم عن الآخر أو من دلالته التاريخية المجردة؛ إذ لا يُفهم أي منها إلا في ضوء موقعه من البنية المفاهيمية الكلية التي تنتظم القراءة المنهاجية للتاريخ عند الإمام عبد السلام ياسين.

وبما أن هذه المفاهيم قد رسمت الإطار النظري الذي تنتظم داخله القراءة المنهاجية، فإن استيعاب بنيتها ووظيفتها يقتضي الانتقال إلى دراسة أبرز مفاتيحها التفسيرية، وهو مفهوم مذهبية السيف، باعتبار "مركزيته" في تفسير الانكسار التاريخي داخل المشروع الفكري للإمام عبد السلام ياسين.

المبحث الثاني: مذهبية السيف (حكم السيف) في ضوء التحول السياسي:

إذا كان المبحث السابق قد أسس للإطار المفاهيمي الذي تنتظم داخله القراءة المنهاجية، فإن الانتقال إلى دراسة مفهوم مذهبية السيف يمثل الخطوة الطبيعية التالية، باعتباره أكثر مفاهيم هذا الجهاز اتصالًا بتفسير التحول السياسي الذي عرفته الأمة بعد الخلافة الراشدة، ولا يروم هذا المبحث استعراض الوقائع التاريخية لذاتها، وإنما تحليل كيفية توظيفها داخل النسق المفاهيمي للقراءة المنهاجية في تفسير التحول السياسي.

28 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص16-17؛ ياسين، المنهاج النبوي، ص22.
29 المصدر السابق، ص404،
30 المصدر السابق، ص200

أولا: مفهوم مذهبية السيف وأساسه في الرؤية المنهاجية

يُعد مفهوم "مذهبية السيف" (أو حكم السيف) في الرؤية المنهاجية أداة تحليلية لتشخيص طبيعة السلطة التي استقرت في تاريخ المسلمين عقب المنعطف الذي يسميه "الانكسار التاريخي"؛ حيث لم يعد السيف مجرد أداة للدفاع عن الملة، بل تحول إلى "نمط للشرعية السياسية" يُلغي الشورى ويستبدلها بالقهر والغلبة، ويقول الإمام في ذلك: "في ظل السيف، أيها الإخوة، عاش المسلمون قرونًا. فما هي العقلية التي تخلفت فينا تحت ظل حكم السيف؟... الإرهاب والقمع الذي تأثل فينا تحت حكم السيف"[31]. وبتعبير آخر: "كل مُلك عاض وجبري بعد إنما يرضع من ذلك النبع الفتنوي"[32].

يتبين من هذين النصين أن الإمام لا يستعمل "مذهبية السيف" للدلالة على مجرد اللجوء إلى القوة في ظرف سياسي معين، وإنما يجعلها إطارًا تفسيرياً يحكم طبيعة السلطة وآليات اكتسابها وممارستها. فالمفهوم عنده لا يصف حادثة تاريخية بعينها، بل يعبر عن نسق سياسي متكامل استبدلت فيه شرعية الشورى بشرعية الغلبة، وتحولت فيه القوة من وسيلة استثنائية إلى أساس دائم للسلطة.

التأصيل المفهومي لمذهبية السيف:

منطلق الرؤية المنهاجية هو أن "مذهبية السيف" ليست مجرد عنف عابر، بل "نسق سلطوي" أدى إلى تحويل "الخلافة" (التي تقوم على الرضا والتعاقد) إلى "ملك عاض" (يقوم على الإكراه والوراثة). وحسب الإمام أن هذه الحالة عاش فيها المسلمون قروناً، حيث أصبح "حكم السيف قانوناً مقبولاً شرعاً"، وهو ما أدى إلى نشوء بيئة سياسية تقطع صلة السلطان بالقرآن.[33]

الأساس التاريخي (لحظة التأسيس):

يستند الإمام عبد السلام ياسين في تأصيل هذا المفهوم إلى عدد من الشواهد التاريخية التي يرى أنها تمثل لحظات مفصلية في انتقال الشرعية السياسية من الشورى إلى الغلبة. ويمكن تصنيف هذه الشواهد إلى ثلاثة مستويات مترابطة: أولها الانتقال إلى البيعة بالإكراه، وثانيها ترسيخ شرعية التغلب في تدبير السلطة، وثالثها النتائج البنيوية التي ترتبت على هذا التحول. وترد هذه الشواهد في هذا الموضع بوصفها تأصيلاً عامًا للمفهوم، أما تفصيلها وتحليل نصوصها التاريخية فيأتي في المطلب الثاني.

31 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص30-81.
32 المرجع السابق، ص30-81.
33 المرجع السابق، ص91.

"الآثار السوسيولوجية والنفسية ("دين الانقياد"):

لم يقف أثر مذهبية السيف ـ حسب الإمام ـ عند مستوى بناء السلطة، وإنما امتد إلى تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافة السياسية، وهو ما سيظهر بصورة أوضح عند بيان الدلالة المنهاجية للمفهوم وآثاره الحضارية في المطلب الثالث.

في رأي الإمام، أدى الإرهاب والقمع المتأصل تحت حكم السيف إلى "انكماش العقول وتعطل الاجتهاد" ونشوء ما يسميه ابن خلدون "دين الانقياد"؛ حيث أصبح التسليم لصاحب القوة عقيدة راسخة في النفوس.[34]

وفي الرؤية نفسها؛ أورثت مذهبية السيف "الفصام النكد" بين الدعوة والدولة؛ فأصبح الدين "مقصوص الجناح" والسياسة "مطلقة اليد"، مما جعل العلم الشرعي ينكفئ على "فقه الفروع" ويزهد في تدبير الشأن العام.[35]

الأساس الفقهي "فقه التبرير":

تتساءل الرؤية المنهاجية: كيف استجاب العقل الفقهي للأمر الواقع؟ فيفسر الإمام ذلك مجيبا من خلال ما يسمى "فقه التبرير" أو "فقه الضرورة" وذلك من خلال ما يأتي:

- "تقنين الواقع": قام فقهاء كبار (كالماوردي وأبي يعلى) بتقنين "ولاية الاستيلاء"؛ فاعتبروا أن من غلب بالسيف حتى صار خليفة وجبت طاعته لضمان عدم خروج الأمر عن الضبط،[36]ولا يزال يستدل باجتهاده على المنابر حتى اليوم.
- "عجز الطالب": هذا الاجتهاد ـ حسب الإمام ـ كان نتيجة لـ "عجز الطالب" وسجن الواقع، وليس تعبيراً عن معايير منهاج النبوة؛ مما يحتم التمييز بين "فقه الضرورة" التاريخي وبين "فقه المنهاج" الذي يسعى لاستعادة السيادة للقرآن[37].

إن مذهبية السيف في الرؤية المنهاجية هي "البدعة الكبرى" التي قطعت حبل الشورى، وحولت الدولة من خادمة للرسالة إلى سيدة عليها، وحسب نفس المدرسة فإن جبر هذا الكسر التاريخي العميق يستوجب بناء "الفاعل التاريخي" (الإنسان الشاهد بالقسط) القادر على اقتحام عقبة الخنوع وبناء مجتمع "العمران الأخوي" القائم على العدل والإحسان، بعيداً عن منطق "درء الفتنة بالفتنة".

34 ابن خلدون، عبد الرحمن (2010م) المقدمة، تحقيق: حامد الطاهر، ط2، القاهرة، دار الفجر للتراث، ج1، ص47؛ ياسين، العدل، ص111–112.

35 ياسين، العدل، ص75–76.

36 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص91–92.

37 ياسين، العدل، ص91.

ثانيا: الأدلة التاريخية على مذهبية السيف

لا يكتفي الإمام عبد السلام ياسين بتأصيل مفهوم "مذهبية السيف "من الناحية النظرية، بل يسعى إلى تدعيمه بشواهد تاريخية يعدّها كاشفة عن التحول الذي طرأ على آليات اكتساب السلطة وممارستها بعد الخلافة الراشدة. ومن ثم يستحضر عدداً من الوقائع التاريخية التي يرى أنها تجسد انتقال الشرعية السياسية من الشورى والاختيار إلى الإكراه والغلبة، ويمكن تصنيف هذه الشواهد إلى ثلاثة مستويات مترابطة:

- "بيعة الإكراه": يربط الإمام هذا المستوى بحادثة قدوم معاوية بن أبي سفيان إلى المدينة لأخذ البيعة لابنه يزيد، وما رافقها . بحسب روايته . من التهديد باستعمال القوة ضد من امتنع عن البيعة. وينقل في هذا السياق قوله: "جاء معاوية بنفسه إلى الحجاز، بالمدينة المنورة معقلِ الإسلام، لكي يأخذ البيعة لابنه يزيد، وكان فيها أربعة من أبناء الصحابة، هم سادة المسلمين ممن لم يلزموا الحياد، وهم سيدنا الحسين بن علي، وسيدنا عبد الله بن الزبير، وسيدنا عبد الرحمن بن أبي بكر ورابعهم عبد الله بن عمر، فاستدعاهم معاوية وأغْلظ لهم القول وهدَّدهم فهربوا إلى مكة... وأخذ البيعة ليزيد"[38]، ويرى الإمام أن هذه الواقعة تمثل بداية تحول البيعة من عقدٍ يقوم على الرضا والاختيار إلى إجراء تفرضه القوة والإكراه.
- "شرعنة التغلب": وحسب الرؤية نفسها، فإن هذا التحول بلغ مرحلة أكثر وضوحاً مع ما ينسبه إلى عبد الملك بن مروان من قوله على منبر رسول الله ﷺ: "والله لا يأمرني أحد بعد مقامي هذا بتقوى الله إلا ضربت عنقه"، ويعدّ هذه الواقعة إعلاناً صريحاً ــ في القراءة المنهاجية ــ عن انتقال السلطة إلى نمط من الحكم يجعل القوة أداةً لحسم العلاقة بين الحاكم والرعية، وهو ما يختزله الإمام في عبارة "دواء الأمة السيف".[39]

وإذا كانت بيعة يزيد تمثل بداية التحول في آلية اكتساب السلطة، فإن خطاب عبد الملك يمثل انتقال هذا التحول إلى مستوى الوعي السياسي؛ حيث أصبحت القوة تعلن نفسها أساساً للحكم، لا مجرد وسيلة لحمايته.

- "النتائج البنيوية": ويعد الإمام أن مآسي كربلاء وواقعة الحرة، التي استبيحت فيها المدينة ثلاثة أيام، وضرب الكعبة بالمنجنيق، ليست حوادث متفرقة، بل تمثل نتائج بنيوية لتحول نظام الحكم من الشورى إلى الملك القائم على الغلبة. وفي هذا السياق يقول:"الحَرة وما أدراك ما الحَرة! في الحرة قتلوا ستة... واستباح جيش يزيد، بأمر منه، مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مهبط

38 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج3، ص10، ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص88.
39 ياسين، العدل، ص81.

الوحي، ثلاثة أيام!... وقتلوا سيدنا الحسين عليه السلام، وطافوا برأسه بين العراق ودمشق وجاؤوا بجثته فرفستها الخيل حقدا، وحمية جاهلية!"[40]

ولا يقرأ الإمام هذه الوقائع بوصفها أحداثاً منفصلة، وإنما باعتبارها نتائج تاريخية مترابطة لتحول بنية السلطة، وهو ما يمنحها داخل النسق المنهاجي وظيفة تفسيرية لا مجرد قيمة إخبارية.[41]

الشواهد التاريخية لمذهبية السيف في القراءة المنهاجية:

ولإبراز الدلالة التطبيقية لمفهوم "مذهبية السيف"، يستند الإمام عبد السلام ياسين إلى مجموعة من الوقائع التاريخية التي يرى أنها تمثل انتقال السلطة من الشورى والبيعة الاختيارية إلى الغلبة والإكراه.

ويضع في مقدمة هذه الوقائع حادثة أخذ البيعة ليزيد بن معاوية، التي يعدها المنعطف التاريخي الأول في هذا التحول؛ إذ يذكر أن معاوية رضي الله عنه "جاء بنفسه إلى الحجاز، بالمدينة المنورة معقل الإسلام، لكي يأخذ البيعة لابنه يزيد، وكان فيها أربعة من أبناء الصحابة، هم سادة المسلمين... الحسين بن علي، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الله بن عمر"[42]؛ ولما رفضوا مبدأ توريث الحكم، أمر صاحب حرسه قائلاً: "أقِم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين ومع كل واحد سيف، فإن ذهب رجل منهم يرد علي كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسيفيهما[43]"، ثم أعلن للناس أنهم بايعوا، فبايع الناس تبعًا لذلك، ويورد الإمام في هذا السياق مقولة: "أنا آخر خليفة وأول ملك".[44]

ويعزز الإمام هذا التصور بواقعة الحرة، التي يعدها شاهدًا على تغليب تثبيت السلطان على حرمة المدينة ومكانتها؛ إذ يقول: "قتلوا في الحرة ستة آلاف وثلاث مئة من الصحابة وأبناء الصحابة... وسبعة آلاف من أشراف المدينة! وقتلوا عشرة آلاف من سائر الناس[45] "، ويضيف: "حبلت ألف امرأة من زناهم[46]".

كما يستحضر فاجعة كربلاء بوصفها أبرز صور قمع المعارضة السياسية؛ فينقل ما أورده عن التمثيل بالإمام الحسين رضي الله عنه بعد مقتله، وأنهم "طافوا برأسه بين العراق ودمشق وجاؤوا بجثته

40 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص79–80.
41 المصدر السابق، 79–80.
42 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج3، ص10.
43 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص88–89.
44 ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص141.
45 ياسين، الإسلاميون والحكم، ص259.
46 الطبري، ج8، ص221.

فرفستها الخيل حقدًا وحمية جاهلية"[47]، ويستشهد بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه في إنكاره ما صنع برأس الحسين، فعنه رضي الله عنه أن رأس الحسين وُضع في طست بين يدي عبيد الله بن زياد، فجعل ينكث بقضيب في أسنانه، فقال أنس: "كان أشبههم برسول الله ﷺ"[48]؛ ليخلص إلى أن هذه الواقعة تعكس ـ في قراءته ــ ترسخ منطق الإرهاب والقمع في ممارسة السلطة، "التي تأثلت تحت حكم السيف"[49].

ويمتد استدلاله إلى ما يراه انتقالًا من الممارسة إلى مأسسة حكم السيف، مستشهدًا بخطبة عبد الملك بن مروان: "إني لن أداوي أمراض هذه الأمة بغير السيف... والله لا يأمرني أحد بعد مقامي هذا بتقوى الله إلا ضربت عنقه"[50]، ويرى أن هذا التصريح يمثل تحولًا من استعمال القوة بوصفها إجراءً سياسيًا إلى إعلانها أساسًا في تدبير الحكم.

ومن خلال هذا النسق من الشواهد، يخلص الإمام إلى أن "مذهبية السيف" ليست مجرد وقائع متفرقة، وإنما نمط في اكتساب الشرعية السياسية وممارستها، ترتب عليه نشوء ما يسميه "دين الانقياد"، بما يحمله من خضوع للغلبة وتعطيل لفاعلية الأمة والاجتهاد، وهو ما أفضى . في تصوره . إلى "الانكسار التاريخي" أو "الفصام النكد"، الذي لا يمكن تجاوزه إلا باستئناف نموذج الخلافة الثانية على منهاج النبوة القائم على الشورى والعدل والرضا.

ثالثا: الدلالة المنهاجية لمذهبية السيف وآثارها الحضارية

بعد عرض أبرز الوقائع التاريخية التي يستند إليها الإمام عبد السلام ياسين في بناء مفهوم "مذهبية السيف"، ينتقل تحليله من مجرد استحضار الأحداث إلى بيان دلالتها المنهاجية في تفسير التحول الذي أصاب بنية السلطة في التجربة الإسلامية وآثاره الحضارية. ومن هذا المنطلق، لا يقصد الإمام من استحضار تلك الوقائع إدانة الماضي في ذاته، وإنما توظيفه في بناء قراءة معيارية تستخلص العبرة من التاريخ؛ لذلك يؤكد ضرورة التمييز بين فقه التبرير الذي يفسر الوقائع بمنطق الضرورات التاريخية، وفقه المنهاج الذي يجعل الوحي معيارًا لتقويم التجربة التاريخية واستشراف آفاق الإصلاح، في إطار مشروع "الخلافة الثانية على منهاج النبوة"[51].

47 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص165.

48 البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، حديث 3748.

49 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص73.

50 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج3، ص414.

51 ياسين، "العدل" (الفصول 1–4) التي تعتبر أن جبر هذا الكسر التاريخي لا يكون إلا باستعادة "المعايير النبوية" في الحكم.

وفي هذا السياق، يقرأ الإمام عبد السلام ياسين الربط بين أحداث عاشوراء والتحول إلى نظام الملك باعتباره تعبيرًا عن منعطف تاريخي تمثل ــ في تصوره ــ في انتقال الشرعية السياسية من الشورى والاختيار إلى الغلبة والوراثة، ويرى أن هذا التحول أفرز آثارًا سياسية وحضارية امتدت إلى بنية الدولة والمجتمع.

وانطلاقًا من ذلك، لا تعني "مذهبية السيف" عند الإمام مجرد اللجوء إلى القوة في ظرف سياسي عابر، وإنما تشير إلى نمط من الشرعية السياسية يقوم على الغلبة، بما ينعكس على طبيعة الدولة وآليات ممارستها للسلطة ومسار البناء الحضاري للأمة.

النتائج البنيوية لمذهبية السيف (انتقاض العُرى)

وتكشف الشواهد التاريخية السابقة أن التحول في نظام الحكم لم يقتصر على تغيير آليات الوصول إلى السلطة، بل أفرز نتائج بنيوية مست البناء السياسي والاجتماعي والحضاري، وهو ما تقرؤه الرؤية المنهاجية بوصفه أثرًا مباشرًا لمذهبية السيف.[52]

تنطلق القراءة المنهاجية عند الإمام عبد السلام ياسين من تجاوز منطق التبرير الذي يفسر الوقائع بمنطق الضرورات التاريخية، إلى منطق الاعتبار الذي يجعل الوحي معيارًا لتقويم التجربة التاريخية واستشراف مشروع الخلافة الثانية على منهاج النبوة[53].

وفي هذا السياق، يميز الإمام بين فقه التبرير الذي سوّغ . في نظره . ولاية الاستيلاء تحت وطأة "عجز الطالب" والاستسلام لإكراهات الواقع، وفقه المنهاج الذي يستعيد المعايير النبوية مرجعًا لنقد التجربة التاريخية والسعي إلى جبر الانكسار التاريخي.

النتائج البنيوية لمذهبية السيف (انتقاض العرى)

وفي ضوء هذه القراءة، لا ينظر الإمام إلى التحول في نظام الحكم بوصفه مجرد انتقال في آليات الوصول إلى السلطة، وإنما يفسره باعتباره تحولًا أفضى ــ في تصوره ــ إلى آثار بنيوية مست البناء السياسي والاجتماعي والحضاري، وهو ما يدرجه ضمن نتائج مذهبية السيف وما ترتب عليها من انتقاض لعُرى الحكم على منهاج النبوة.

الآثار الحضارية (نشوء "دين الانقياد")

52 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص79–80

53 ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ص540

ولا تقتصر مذهبية السيف ــ في تصور الإمام ــ على استعمال القوة في ظرف تاريخي معين، وإنما تعبر عن نمط من الشرعية السياسية يقوم على الغلبة، ويرى أنه ألقى بآثاره على بنية الدولة ومسار العمران الحضاري.

وفي هذا الإطار يستعير الإمام من ابن خلدون مفهوم "دين الانقياد" للدلالة على حالة من الاعتياد على الخضوع للسلطة وتطبيع القهر في الوعي الجمعي، حتى غدت طاعة المتغلب، في تعبيره، كأنها "كتاب الله الذي لا يبدل[54]".

كما يربط هذا التحول بما يراه من انحسار للدور الاجتهادي في المجال السياسي، وانصراف جانب من الفقه إلى معالجة الفروع، في مقابل انفصال السياسة عن مرجعية القرآن، الأمر الذي أسهم . بحسب قراءته . في إنتاج إنسان "غثائي" يعاني من الضعف الفكري والوجداني.

مذهبية السيف وبناء «الفصام النكد»

ومن النتائج الحضارية التي يربطها الإمام بمذهبية السيف نشوء ما يسميه "الفصام النكد" بين الدعوة والدولة؛ إذ يرى أن السلطة اتجهت إلى توظيف المرجعية الدينية لإضفاء المشروعية على ممارساتها، بعد "إعدام النظام المعياري الإسلامي بحجة أن الرأسمال المعياري الموروث لم يعد قادراً على مسايرة الواقع[55]"ونتيجة لذلك . في تصوره . انحسر دور الدعوة في كثير من السياقات في المجال التعبدي والخلاص الفردي، بعيدًا عن الإسهام في توجيه الشأن العام للأمة.

ومن هذا المنظور، يعتبر الإمام مذهبية السيف "البدعة الكبرى" التي مثلت . في قراءته . منعطفًا في مسار التاريخ الإسلامي، ولم تقتصر آثارها على المجال السياسي، بل امتدت إلى إفساد الفطرة وتكريس التبعية للنموذج الجاهلي. ولذلك يربط مشروع "جيل الخلافة الثانية" بمهمة تربوية وتعليمية تستهدف تحرير الوعي من "دين الانقياد" وإعادة بناء الشخصية المسلمة على هدي النبوة.

خاتمة المبحث

ويخلص هذا المبحث إلى أن مفهوم «مذهبية السيف» يؤدي وظيفة تفسيرية محورية داخل الجهاز المفاهيمي للإمام عبد السلام ياسين؛ إذ يفسر، في تصوره، التحول الذي أصاب بنية السلطة وآليات اكتسابها وممارستها، كما يربط بين هذا التحول وما ترتب عليه من آثار فقهية واجتماعية وحضارية. ومن ثم، فإن أهمية هذا المفهوم لا تنبع من كونه وصفًا لمرحلة تاريخية فحسب، بل من كونه أداة تحليلية تنتظم ضمن النسق المفاهيمي الذي يقرأ به الإمام الانكسار التاريخي. غير أن هذا النسق لا يكتمل إلا باستحضار الآلية التي يفسر بها الإمام المواقف والاجتهادات المصاحبة لذلك

54 ابن خلدون، المقدمة، ص111–112؛ ياسين، العدل، ص111.

55 ياسين، الإسلام والحداثة، ص60.

التحول، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة مفهوم «المجتهد المتأول» بوصفه الحلقة الثانية في هذا البناء المفاهيمي.

المبحث الثالث: التكييف الشرعي بين الوصف النبوي والاجتهاد التأويلي .

إذا كان مفهوم "مذهبية السيف" يفسر –في القراءة المنهاجية– التحول الذي طرأ على بنية السلطة في التاريخ الإسلامي، فإن هذا التفسير يثير سؤالًا آخر يتعلق بكيفية تكييف المواقف والاجتهادات التي صاحبت ذلك التحول في ضوء النصوص الشرعية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث مفهوم "المجتهد المتأول" بوصفه أحد المفاهيم المركزية في الجهاز المفاهيمي للإمام عبد السلام ياسين، مع بيان الوظيفة التي يؤديها في تفسير أحداث الفتنة الكبرى، وبيان العلاقة بين تقويم الاجتهادات السياسية والمحافظة على الأصول الشرعية في توقير الصحابة رضي الله عنهم.

أولا: مفهوم المجتهد المتأول وحدود التأويل في قراءة الفتنة الكبرى .

يستحضر الإمام عبد السلام ياسين مفهوم "المجتهد المتأول" في سياق مناقشة المناهج التي فسرت أحداث الفتنة الكبرى، ويرى أن جانبًا من الكتابات السنية وسع دائرة الاجتهاد في تفسير موقف معاوية رضي الله عنه، حتى عدّته اجتهادًا تأويليًا. وفي معرض مناقشته لهذا الاتجاه يقول: "نجد في كتاب العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي، وعند ابن تيمية في منهاج السنة، وعند غيرهم من المحدثين الآخرين دفاعًا مستميتًا عن معاوية... أما تأويلهم بأن معاوية مجتهد متأول... فهو بعيد عن التقرير النبوي في الحديث الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تقتله الفئة الباغية[56]".

ومن خلال هذا النص، يناقش الإمام حدود توظيف مفهوم "المجتهد المتأول" في تفسير الوقائع التاريخية، ويرى أن توسيع هذا المفهوم أدى . في تصوره . إلى تقديم بعض الاجتهادات على الوصف النبوي الصريح، وهو ما يربطه بما يسميه «فقه التبرير» في مقابل "فقه المنهاج".

نقد التوظيف التبريري (التأويلي) لمصطلح "الاجتهاد"

يرى الإمام عبد السلام ياسين أن الإشكال لا يتعلق بمشروعية الاجتهاد في ذاته، وإنما بحدوده عند ورود نص نبوي يصف واقعة تاريخية بعينها؛ ولذلك يناقش ما أورده القاضي أبو بكر بن العربي في العواصم من القواصم، وشيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، من اعتبار معاوية رضي

56 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص: 31، ص33، ص69. ورد هذا اللفظ" الفئة الباغية "في الحديث الشريف؛ الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "كُنَّا نَنقُلُ لَبِنَ المَسجِدِ لَبِنةً لَبِنةً، وكان عَمَّارٌ يَنقُلُ لَبِنَتَينِ لَبِنَتَينِ، فمَرَّ به النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ومَسَحَ عن رَأسِه الغُبارَ، وقال: ويحَ عَمَّارٍ تَقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، عَمَّارٌ يَدعوهم إلى اللهِ، ويَدعونَه إلى النَّارِ."صحيح، الراوي: أبو سعيد الخدري | المحدث: البخاري | المصدر: صحيح البخاري، الصفحة أو الرقم: 2812 https://dorar.net/h/R7HZBi1v"

الله عنه "مجتهدًا متأولًا" في خروجه على الإمام علي رضي الله عنه، ويرى أن هذا التأويل: "عن التقرير النبوي في الحديث الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لِعمار: "ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار".[57]

ومن هذا المنطلق، يميز الإمام بين مجال الاجتهاد في المسائل الظنية، وبين الوقائع التي ورد بشأنها وصف نبوي صريح؛ إذ يرى أن وظيفة الاجتهاد لا تتمثل في تجاوز هذا الوصف أو إعادة تأويله، وإنما في فهمه وتنزيله في سياقه. ومن ثم، فإن محل النقاش ـ في قراءته ــ لا ينصرف إلى أصل الاجتهاد، وإنما إلى مدى مشروعية توظيفه في تفسير الوقائع التي تناولها النص النبوي.

من فقه الضرورة إلى فقه المنهاج

يربط الإمام مفهوم "المجتهد المتأول" بما يسميه "فقه التبرير"؛ إذ يرى أن عددًا من اجتهادات الفقهاء نشأ في ظل ظروف سياسية فرضها واقع الغلبة، وهو ما يعبر عنه بقوله إن كثيرًا من الفقهاء كانوا: "سجناء للواقع، وكانوا تحت طائلة السيف، فشرعنوا "إمارة الاستيلاء" حفاظاً على وحدة الأمة"[58].

وفي مقابل ذلك، يدعو الإمام إلى الانتقال من فقه الضرورة الذي ارتبط ــ في نظره ــ بظروف تاريخية معينة، إلى فقه المنهاج الذي يجعل الوحي مرجعًا في تقويم التجربة التاريخية واستشراف "الخلافة الثانية على منهاج النبوة"[59]. وبذلك لا يقتصر الخلاف، في قراءته، على تقويم اجتهاد بعينه، وإنما يمتد إلى المنهج الذي تُقرأ به العلاقة بين النص والواقع.

مآلات التأويل (الفصام النكد)

يذهب الإمام إلى أن التوسع في تفسير بعض الوقائع السياسية بمنطق "الاجتهاد" أفضى . في تصوره . إلى آثار فكرية وسياسية بعيدة المدى، من أبرزها ترسيخ ما يسميه "دين الانقياد"، أي الاعتياد على التسليم لسلطة المتغلب بوصفها أمرًا واقعًا، وما ترتب على ذلك ــ بحسب قراءته ــ من انحسار الاجتهاد السياسي واتساع الفجوة بين السلطان والمرجعية القرآنية، حتى أصبح السلطان يحكم بالسيف، بينما بقي "القرآن مقصوص الجناح"، وتكرست تبريرات فقهية للاستبداد تحت دعوى "الاجتهاد" أو "الضرورة"[60].

وخلاصة هذا المطلب أن الإمام عبد السلام ياسين يدرج مفهوم "المجتهد المتأول" ضمن الجهاز المفاهيمي الذي يفسر به الانكسار التاريخي؛ فهو لا يناقشه بوصفه مصطلحًا أصوليًا مجردًا، وإنما

57 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص31–33.
58 المصدر السابق، ص91.
59 ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ص540–541.
60 المصدر السابق، ص75–76.

باعتباره آلية تفسيرية يقرأ من خلالها جانبًا من الاجتهادات التي صاحبت التحول من الخلافة إلى الملك. ومن ثم، فإن نقده لهذا المفهوم يندرج ـ في تصوره ــ ضمن مشروع أوسع يستهدف استعادة "المعايير النبوية" في تقويم التاريخ وبناء "العمران الأخوي".

ثانيا: التمييز بين مقام الصحبة وتقويم الاجتهادات السياسية .

تنطلق القراءة المنهاجية للإمام عبد السلام ياسين من التمييز بين مقام الصحبة بوصفه أصلًا عقديًا يقوم على التوقير والترضي، وبين تقويم الاجتهادات والممارسات السياسية التي ارتبطت بمرحلة الفتنة والتحول من الخلافة إلى الملك. ومن هذا المنطلق، لا يرى الإمام أن دراسة تلك الوقائع تتعارض مع إجلال الصحابة رضي الله عنهم، بل يعتبر أن تقويم التجربة التاريخية ينبغي أن يتم في ضوء المعايير الشرعية، مع المحافظة على ما تقرره عقيدة أهل السنة والجماعة في فضل الصحابة ومكانتهم.

الفصل بين "مقام الصحبة" و"نمط ممارسة السلطة"

يقوم هذا التمييز ــ في تصور الإمام ــ على الفصل بين الأشخاص والبنية السياسية؛ فمحل النقد لا ينصرف إلى الصحابة رضي الله عنهم، وإنما إلى نمط ممارسة السلطة وما ترتب عليه من تحولات في نظام الحكم. وفي هذا السياق يقول: "ولمعاوية ولكل الصحابة رضي الله عنهم في قلوبنا كل إجلال وتقدير، لكن الحديث في هذا الموضوع يفرضه واجب التفقه في ديننا، وضرورة تصفح التاريخ لنخطط لمستقبل الخلافة الثانية[61]". ويستند الإمام، في تدعيم هذا التمييز، إلى ما تنقله بعض المصادر التاريخية عن معاوية رضي الله عنه من قوله: "أنا آخر خليفة وأول ملك"[62]، ويرى أن هذه الرواية تؤيد ــ في قراءته ـ التمييز بين مرحلة الخلافة ومرحلة الملك، مع بقاء الحكم على ثبوتها التاريخي وخلاف الروايات بشأنها مجالًا للتحقيق التاريخي، لا للحسم المسبق.

تعظيم الصحابة ومركزية "الترضي"

يؤكد الإمام عبد السلام ياسين أن نقده للتجربة السياسية لا ينفصل عن الالتزام بأصل توقير الصحابة رضي الله عنهم، فهم ـ في نظره ـ "سادة الأولياء وأئمتهم"، والجيل الذي "جمع أطراف الإحسان وأقطار المجد". ولذلك يقرر: "ولمعاوية ولكل الصحابة رضي الله عنهم في قلوبنا كل إجلال وتقدير"، مستشهدا بالنهي النبوي التالي: "دعوا لي أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفقتم مثل أُحُدٍ ذهباً ما بلغتم أعمالهم"[63]. ومن ثم، فإن الترضي في القراءة المنهاجية لا يقتصر على كونه تعبيرًا

61 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص31.
62 ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص141
63 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص31.

لفظيًا، وإنما يمثل اعترافًا بفضل جيل الصحابة وسابقتهم في حمل الرسالة، وهو ما يجعل تقويم بعض الاجتهادات السياسية ــ في تصور الإمام ــ غير منافٍ لأصل توقيرهم.

نقد "المجتهد المتأول" كمنهج لا كشخص

في إطار مناقشة المناهج التي فسرت أحداث الفتنة الكبرى، يعيد الإمام تناول مفهوم "المجتهد المتأول"، ويرى أن توظيفه في تفسير خروج معاوية رضي الله عنه أدى ــ في نظره ــ إلى إعادة تأويل الوصف النبوي الوارد في حديث عمار، إذ يقول: "بعيد عن التقرير النبوي في الحديث الذي يقول فيه رسول الله ﷺ لعمار: "ويح عمار، تقتله الفئة الباغية"[64]. ويتصل هذا النقاش ــ في قراءته ــ بمنهج التعامل مع النصوص الشرعية أكثر من اتصاله بالحكم على الأشخاص؛ إذ يرى أن الخلاف يدور حول حدود الاجتهاد عند ورود النص، لا حول أصل توقير الصحابة أو الانتقاص من مكانتهم.

التمييز بين التقوى الفردية وبنية النظام

يفرق الإمام بين تقويم الأشخاص وتقويم النظام السياسي؛ فمفهوم "الملك العاض" لا يراد به ــ في تصوره ــ الحكم الأخلاقي على الأفراد، وإنما وصف نمط من ممارسة السلطة يقوم على الغلبة والإكراه. ولذلك يقرر أن وجود نماذج إصلاحية، مثل عمر بن عبد العزيز، لا يغيّر ــ في نظره ــ من طبيعة البنية السياسية التي نشأت بعد التحول من الخلافة إلى الملك. وبهذا المعنى، يحرص الإمام على الجمع بين الجرأة في تقويم التجربة التاريخية والمحافظة على الأدب الواجب مع الصحابة رضي الله عنهم، من غير أن يجعل أحد الأمرين مانعًا من الآخر.

وحدة النسق ومقاصد التغيير

يندرج مفهوم "المجتهد المتأول" داخل الجهاز المفاهيمي للإمام عبد السلام ياسين، ولا يكتسب دلالته إلا في علاقته بالمفاهيم الأخرى التي يقوم عليها هذا النسق. فالمنهاج النبوي يمثل الإطار المرجعي الذي تُقرأ في ضوئه التجربة التاريخية، ويشكل الانكسار التاريخي المحور التفسيري للتحول من الخلافة إلى الملك، بينما يعبر الملك العاض ومذهبية السيف عن توصيف البنية السياسية الناتجة عن ذلك التحول، ويأتي مفهوم "المجتهد المتأول" لبيان الكيفية التي يفسر بها الإمام بعض الاجتهادات التي صاحبت هذا التحول. ومن هذا المنطلق، يميز الإمام بين ما يسميه "فقه التبرير"، الذي يربطه بالاجتهادات المرتبطة بظروفها التاريخية، و"فقه المنهاج" الذي يجعل الوحي معيارًا لتقويم التجربة التاريخية واستشراف "الخلافة الثانية" بوصفها أفقًا تغييريا في مشروعه الفكري القائم على ثنائية العدل والإحسان[65].

64 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص31-33.

65 ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ص540-541.

يتبين من خلال هذا المبحث أن مفهوم "المجتهد المتأول" يؤدي، في القراءة المنهاجية للإمام عبد السلام ياسين، وظيفة تفسيرية تتصل بمنهج قراءة النصوص والوقائع التاريخية، ولا ينفصل عن بقية مفاهيم الجهاز المفاهيمي الذي ينتظم حول تفسير الانكسار التاريخي. كما تكشف هذه القراءة عن محاولة الجمع بين تقويم الاجتهادات السياسية والمحافظة على الأصول الشرعية في توقير الصحابة رضي الله عنهم، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة كيفية تلقي العلماء لهذه الوقائع وقراءة اجتهاداتهم في سياقاتها التاريخية.

المبحث الرابع: قراءة اجتهادات العلماء في سياقها التاريخي: بين فقه الضرورة وفقه المنهاج:

إذا كان المبحث السابق قد بيّن الأساس المنهجي الذي تقوم عليه القراءة المنهاجية في التمييز بين مقام الصحبة وتقويم الاجتهاد، فإن هذا المبحث ينتقل إلى دراسة كيفية تعامل العلماء مع مرحلة التحول السياسي، ومدى تأثر اجتهاداتهم بالسياقات التاريخية والسياسية التي صدرت فيها. ولا يقصد بذلك تقويم العلماء أو المفاضلة بينهم، وإنما تحليل الأطر المعرفية التي حكمت اجتهاداتهم، وبيان الكيفية التي يقرأ بها الإمام عبد السلام ياسين تلك الاجتهادات في ضوء التمييز بين ما يسميه "فقه الضرورة" و"فقه المنهاج"، باعتبارهما مفتاحين لتفسير تطور الفكر السياسي الإسلامي.

أولا: قراءة اجتهادات العلماء في سياقها التاريخي في الرؤية المنهاجية

لا يقتصر البحث في التحول السياسي الذي عرفه التاريخ الإسلامي[66] على دراسة الوقائع المؤسسة له، وإنما يمتد إلى تحليل المناهج التي تعامل بها العلماء مع تلك الوقائع، والأسس التي بنت عليها تكييفاتها الفقهية والكلامية، مع مراعاة الظروف التاريخية التي نشأت فيها تلك الاجتهادات. ومن ثم، فإن دراسة هذه المواقف لا يُقصد بها المفاضلة بين الأئمة أو الانتقاص من مكانتهم العلمية، وإنما تروم الوقوف على الخلفيات المعرفية التي وجهت قراءاتهم، وبيان مدى ارتباطها بواقعها التاريخي.

يتناول الإمام عبد السلام ياسين جانبًا من اجتهادات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تفسير أحداث الفتنة الكبرى، ولا سيما وصفه لعهد معاوية رضي الله عنه بأنه "ملك ورحمة"، وهو

66 يبين الإمام ذلك بقوله: "وكان انتقاض عروة الحكم... انتقاضا في العقد الشرعي الذي عليه ينبني الحكم في الإسلام، بين الحاكمين والمحكومين: الشورى ثم البيعة. والملك العاض... وهو وصف دقيق لإكراه يقع من الحاكم على المحكوم"، ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص29–30.

توصيف يراه الإمام معبرًا عن اجتهاد ارتبط بسياق تاريخي مخصوص، فرضته اعتبارات المحافظة على وحدة الأمة، والخشية من تجدد الفتنة، يقول ابن تيمية: "كان ملك معاوية ملكًا ورحمة."[67]

ولا يتجه نقد الإمام إلى مكانة ابن تيمية العلمية أو منزلته بين علماء الأمة، وإنما إلى الأساس المنهجي الذي قام عليه هذا الاجتهاد، وإلى مدى صلاحيته لتفسير مسار التحول السياسي في مختلف المراحل التاريخية.

لذلك فهو يذهب إلى أن فهم التحول السياسي من الخلافة إلى الملك لا يكتمل إلا بتحليل "المنازع المعرفية" والظروف التاريخية التي أطرت مواقف كبار الفقهاء والمحدثين، مما يجعل دراستهم دراسةً لمنظومات فكرية واجهت إكراهات الواقع، لا مجرد مفاضلة بين الأشخاص.

تأصيل "فقه الضرورة" وسياق الوحدة

لم يشرع الإمام ياسين في نقد شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة أهل السنة إلا بعد أن أثنى عليهم وقدرهم التقدير العميق، معتبراً أن مواقفهم نبعت من حرصهم على "بيضة الإسلام" ووحدة الأمة في زمن كانت تعصف فيه الفتن الداخلية والتهديدات الخارجية (كالتتار والصليبيين).

وبخصوص موقف ابن تيمية فإنه يرى أن عهد معاوية رضي الله عنه كان "ملكاً ورحمة"؛ وهو توصيف يراد به التمييز بين الملك الذي يحفظ الدين والأنفس وبين الملك الذي يظلم ويجور، ويرى الإمام عبد السلام ياسين أن هذا الوصف يمثل اجتهادا ارتبط بظرف تاريخي مخصوص، ولم يقصد به ـ في تقديره ـ تأسيس شرعية مطلقة لنظام الملك، وإنما جاء استجابة لمقتضيات المحافظة على وحدة الأمة، وتجنب تجدد الفتنة[68].

ويلاحظ أن هذا التأويل لا يمثل القراءة الوحيدة داخل التراث السني؛ إذ إن كثيرا من العلماء الذين أكدوا فضائل معاوية رضي الله عنه، أو أثنوا على سياسته، لم يجعلوا ذلك تأسيسا لنظرية سياسية عامة، وإنما نظروا إلى تلك المرحلة في ضوء موازنة المصالح والمفاسد التي اقتضتها ظروفها التاريخية، وهو ما يبرز التداخل بين الاعتبارات الشرعية والواقعية في بناء الاجتهاد السياسي. ويستند هذا الموقف إلى ما أصله ابن كثير في قراءته للمراحل التاريخية، حيث اعتبر أن الحفاظ على استقرار الأمة كان الغاية القصوى للفقهاء في عصور "الملك العاض"[69].

التمييز بين المكانة العلمية وصلاحية النموذج

67 ابن تيمية، تقي الدين (1986): منهاج السنة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ج1، ص527.
68 ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ص541–542.
69 ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص141.

تُشدد الرؤية المنهاجية على أن نقد اجتهاد ابن تيمية أو غيره في تكييف "الملك العاض" لا ينقص من قدرهم العلمي أو الرباني، بل هو فحص لملاءمة ذلك الاجتهاد كقانون مستقبلي للأمة؛ إذ يقرر الإمام ياسين بوضوح قائلا: "لمعاوية ولكل الصحابة رضي الله عنهم في قلوبنا كل إجلال وتقدير.. ونعظم فقهاءنا رحمهم الله، فقد كانوا سجناء لوقتهم وللعقلية وللواقع، وكانوا تحت طائلة السيف.. حفاظاً على وحدة الأمة"[70]، ويكشف هذا النص أن الإمام ياسين يجعل محل المراجعة هو الاجتهاد السياسي لا منزلة صاحبه، وهو تمييز ينسجم مع ما قرره في المبحث السابق من الفصل بين مقام الصحبة أو الإمامة العلمية وبين قابلية الاجتهاد للنقد والمراجعة.

وبناءً على ذلك، يرفض الإمام تحويل "فتوى الضرورة" التاريخية إلى "دين متبع" يحجب المعايير النبوية الصافية في الحكم، مؤكداً أن الاستمرار في وصف الملك بـ"الرحمة" قد يؤدي لتطبيع الاستبداد في الوعي الجمعي.

الخلفيات المعرفية للاجتهاد السياسي:

ويستعين الإمام هنا بتحليل ابن خلدون للعمران السياسي؛ فهو يرى أن الفقهاء رحمهم الله اضطروا لمسايرة "الوازع الطبيعي" (السلطان) بعد ضعف "الوازع الديني" في تدبير الشأن العام، مما أنتج ما يسميه ابن خلدون "دين الانقياد"؛ وهو خضوع الرعية للقاهر بالسيف،[71] هذا السياق ـ في نظره ـ جعل اجتهاداتهم تتسم بـ "المرونة الاضطرارية" التي تقبل بالأمر الواقع مخافة الفوضى، وهو ما يراه "عقبة" يجب اقتحامها اليوم لاستعادة نظام الشورى والرضى. ولا يعني ذلك أن الإمام يحمّل ابن خلدون مسؤولية هذا التحول، وإنما يوظف تحليله العمراني لتفسير الكيفية التي أثرت بها موازين القوة في تشكل بعض الاجتهادات السياسية.

فقه المنهاج بديلا عن فقه الضرورة:

انطلاقا من هذا التحليل، يرى الإمام عبد السلام ياسين أن كثيرا من الاجتهادات السياسية ينبغي أن تفهم في إطارها التاريخي، دون أن تتحول إلى نموذج دائم لتقويم الشرعية السياسية. ومن هنا يطرح مفهوم "فقه المنهاج" باعتباره مرجعية تستمد معاييرها من النموذج النبوي، مع المحافظة على التقدير الكامل لاجتهادات العلماء في ظروفهم الخاصة.

ويخلص هذا المطلب إلى أن القراءة المنهاجية لا تنظر إلى اجتهادات العلماء باعتبارها أحكاما منفصلة عن سياقاتها، وإنما تفسرها في ضوء الظروف السياسية والمعرفية التي أنتجتها، مع التمييز بين احترام العلماء وبين قابلية اجتهاداتهم للمراجعة العلمية.

70 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص31-91.

71 ابن خلدون، المقدمة، ص111؛ ياسين، العدل، ص111-112.

ويمثل هذا التمييز المدخل الذي يبني عليه الإمام عبد السلام ياسين انتقاله من تفسير الماضي إلى استشراف النموذج السياسي الذي يعده أقرب إلى منهاج النبوة، وبذلك فهو يطرح الانتقال من قراءة التاريخ بـ "الاضطرار" إلى استشراف المستقبل بـ "الاختيار".

ثانيا: فقه الضرورة وفقه المنهاج في تفسير الشرعية السياسية

يبني الإمام عبد السلام ياسين قراءته للشرعية السياسية على التمييز بين الأحكام التي صدرت لمعالجة واقع استثنائي فرضته ظروف تاريخية خاصة، وبين المبادئ الكلية التي ينبغي أن تؤسس النظرية السياسية في الإسلام. ولذلك يرى أن جانبًا معتبرًا من الفقه السياسي التراثي تشكل في ظل ظروف اتسمت بضعف القدرة على تغيير الواقع السياسي، وتقديم المحافظة على وحدة الأمة وتجنب الفوضى على غيرها من الاعتبارات، وهو ما يعبر عنه بمفهوم «عجز الطالب».

وفي هذا السياق يقول: "كانت تلك الفتاوى استجابة لواقع عجز الطالب، وخوفًا من الفوضى، لكن الخطأ يكمن في تحويل هذه الرخص الاضطرارية إلى عقيدة أبدية تبرر الاستبداد الجبري المعاصر"[72].

ويكشف هذا النص عن تمييز منهجي بين مستويين من الاجتهاد؛ أولهما اجتهاد ارتبط بظروف تاريخية خاصة، قصد أصحابه من خلاله دفع مفسدة أعظم والمحافظة على الحد الأدنى من وحدة الأمة، فجاءت أحكامه مراعية لمقتضيات ذلك الواقع. أما المستوى الثاني فيتمثل في تحويل تلك الأحكام الظرفية إلى أصول نظرية دائمة، تتجاوز أسبابها التاريخية، وتصبح أساسًا لتفسير الشرعية السياسية في جميع الأزمنة والأحوال.

وانطلاقًا من ذلك، يرى الإمام أن الإشكال لا يكمن في مشروعية الاجتهاد الذي صدر في ظرفه التاريخي، وإنما في مدى مشروعية تعميمه خارج ذلك الظرف، وإخضاع المراحل التاريخية اللاحقة للمسوغات نفسها، على الرغم من اختلاف السياقات والأسباب والمآلات.

وفي ضوء هذا التمييز يفرق الإمام بين تصورين للاستقرار السياسي؛ يقوم الأول على اعتبار المحافظة على السلطان القائم مقصدًا يتقدم على غيره من المقاصد، ولو أدى ذلك إلى استمرار أنماط الحكم القائمة على الغلبة[73].

72 ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ص93–94,

73 ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ص89–91. في نظره هذا هو الذي دشن "شرعية الغلبة التي قننها لاحقاً فقهاء "عجز الطالب" تحت مسمى "إمارة الاستيلاء"

بينما يجعل التصور الثاني الشورى والعدل أصلًا في بناء الشرعية السياسية، ويرى أن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق إلا إذا تأسست السلطة على المرجعية التي جاء بها الوحي، واتحد سلطان السياسة مع سلطان الشريعة.

ويكمن الفارق بين التصورين – في نظر الإمام – في مصدر الشرعية؛ فبينما ينتهي الأول إلى جعل الضرورة السياسية أساسًا لاستمرار النظام، ينطلق الثاني من اعتبار المنهاج النبوي المرجعية التي ينبغي أن تقاس إليها التجارب السياسية، وأن تفسر في ضوئها التحولات التاريخية، وبذلك تصبح دراسة اجتهادات العلماء جزءًا من دراسة تطور الفكر السياسي الإسلامي، لا وسيلة لإعادة محاكمة أعلامه؛ لأن القيمة العلمية لهذه الاجتهادات تتحدد بظروف نشأتها، ومقاصدها، وحدود امتدادها، كما تتحدد بقدرتها على تفسير الوقائع التاريخية في ضوء النصوص الشرعية والسنن الحاكمة لحركة التاريخ.

ويظهر من خلال هذه القراءة أن الإمام عبد السلام ياسين لا يدعو إلى إلغاء التراث الفقهي أو تجاوز جهود العلماء، وإنما إلى إعادة تحديد المجال التاريخي الذي صدرت فيه اجتهاداتهم، والتمييز بين ما كان منها استجابة لضرورات عصره، وما يصلح أن يكون معيارًا دائمًا لتقويم الشرعية السياسية. غير أن هذا التصور يظل أحد الاتجاهات المعاصرة في قراءة التراث السياسي الإسلامي، ويثير نقاشًا علميًا حول حدود الفصل بين الأحكام الاجتهادية المرتبطة بالضرورة التاريخية، وبين المبادئ الكلية التي يقوم عليها الفقه السياسي الإسلامي.

وعليه، فإن القراءة المنهاجية للتراث السياسي تقوم – بحسب الإمام – على الجمع بين تقدير جهود العلماء، وإدراك سياقات اجتهاداتهم، واستحضار النموذج النبوي بوصفه المرجعية العليا في تقويم التجربة التاريخية واستشراف آفاق الإصلاح السياسي، دون أن يفضي ذلك إلى الطعن في مكانة الأئمة أو التقليل من إسهاماتهم العلمية.

يميز الإمام بين الأحكام التي صدرت لمعالجة واقع استثنائي، وبين المبادئ الكلية التي تفسر التاريخ أو تؤسس للنظرية السياسية في الإسلام.

المبحث الخامس: مآلات الانكسار التاريخي في الرؤية المنهاجية:

لا تقف القراءة المنهاجية عند تفسير التحول الذي عرفه نظام الحكم الإسلامي بالانتقال من الخلافة إلى الملك، وإنما تمتد إلى استجلاء ما ترتب عليه من آثار في بنية الشرعية السياسية، وفي مسار الفكر والعمران، واستنباط السنن التي تحكم حركة التاريخ الإسلامي. ولذلك لا يُنظر إلى مفهوم "الانكسار التاريخي" بوصفه وصفًا لواقعة تاريخية منتهية، وإنما باعتباره إطارًا تفسيريًا يروم فهم المآلات التي أفرزها ذلك التحول، واستشراف آفاق الإصلاح في ضوء المرجعية النبوية. ومن هذا

المنطلق يخصص هذا المبحث لدراسة المآلات الفكرية والسياسية التي يستخلصها الإمام عبد السلام ياسين من هذا التحول، مع بيان الأساس المنهجي الذي تستند إليه هذه القراءة، وتمييزها عن مجرد السرد التاريخي أو إصدار الأحكام على الوقائع.

أولا: مآلات التحول السياسي في بنية الشرعية

يرى الإمام عبد السلام ياسين أن مفهوم الانكسار التاريخي لا يقتصر على توصيف لحظة الانتقال من الخلافة إلى الملك، وإنما يؤدي وظيفة تفسيرية في بيان الآثار التي ترتبت على ذلك التحول في بنية الشرعية السياسية وفي طبيعة السلطة. ومن ثم، فإن الوقائع التي أعقبت هذا التحول لا تُقرأ –في الرؤية المنهاجية– باعتبارها أحداثًا منفصلة، وإنما بوصفها حلقات مترابطة داخل مسار تاريخي واحد، تتداخل فيه الأسباب والنتائج وفق السنن التي تحكم قيام الدول وتحولها.

وانطلاقًا من هذا التصور، يربط الإمام بين التحول الذي أصاب نظام الحكم وبين عدد من الوقائع الكبرى التي عرفها التاريخ الإسلامي، مستندًا إلى رؤية ترى أن تغير الأساس الذي تقوم عليه الشرعية السياسية ينعكس على طبيعة ممارسة السلطة. وفي هذا السياق يقول: "إن الربط بين أحزان عاشوراء ونظام معاوية رضي الله عنه ليس تحاملًا سياسيًا، بل رصدٌ منهاجي لنتائج انتقاض عروة الحكم؛ فقتل الحسين في كربلاء، واستباحة المدينة في الحرة، كانا الثمار المرة لنظام الملك العاض الذي استبدل الشورى بالوراثة"[74].

ويفهم من هذا النص أن الإمام يقرأ أحداث كربلاء والحرّة في إطار تفسيره للتحول الذي عرفته بنية الحكم، ويرى أنها تمثل مآلات تاريخية لذلك التحول. غير أن هذه العلاقة تظل . من الناحية المنهجية . جزءًا من تفسير يقدمه الإمام، ولا تمثل نتيجة تاريخية محل اتفاق بين المؤرخين؛ إذ يذهب عدد من الباحثين إلى تفسير تلك الأحداث في ضوء عوامل سياسية واجتماعية وقبلية متداخلة، الأمر الذي يجعل العلاقة بينها وبين التحول إلى الملك محل نقاش داخل الدراسات التاريخية المعاصرة.

وعلى هذا الأساس، لا يستحضر الإمام هذه الوقائع لإحياء الخصومات التاريخية أو إصدار أحكام على الأشخاص، وإنما ليستخلص منها ما يراه سننًا حاكمة لمسار العمران السياسي، ويعبر عن ذلك بقوله: إن "تجديد الوعي بهذا التحول الخطير في تاريخ المسلمين لهو المفتاح لفهم ماضينا وتاريخنا، وإن لم نفعل فلن نستطيع أبدًا أن نخطط لمستقبل الإسلام."[75].

ويكشف هذا التصور عن تمييز بين منهجين في قراءة التاريخ الإسلامي؛ يقوم الأول على النظر إلى الوقائع بوصفها أحداثًا تاريخية انتهى أثرها بانتهاء زمنها، مع التركيز على تفسيرها في

74 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص80–81.

75 ياسين، المنهاج النبوي، ص31–32.

إطار ظروفها السياسية الخاصة، بينما يتجه الثاني . وهو الذي يتبناه الإمام . إلى دراسة آثارها الممتدة في بنية الشرعية السياسية، واستحضار السنن التي تحكم انتقال السلطة من الشورى إلى الغلبة، ومن العدل إلى الاستبداد.

وفي هذا السياق يقول الإمام: "وكان انتقاض عروة الحكم... انتقاضا في العقد الشرعي الذي عليه ينبني الحكم في الإسلام، بين الحاكمين والمحكومين: الشورى ثم البيعة. والملك العاض... وهو وصف دقيق لإكراه يقع من الحاكم على المحكوم"[76].

ويخلص هذا المطلب إلى أن القيمة التفسيرية لمفهوم الانكسار التاريخي ــ في الرؤية المنهاجية ــ لا تنحصر في تفسير الماضي، وإنما تمتد إلى تفسير تطور مفهوم الشرعية السياسية وآثاره في الفكر الإسلامي، مع بقاء هذا التفسير أحد الاجتهادات المعاصرة في قراءة التاريخ الإسلامي، القابلة للمناقشة في ضوء القراءات التاريخية الأخرى، لا باعتباره تفسيرًا نهائيًا أو وحيدًا.

ثانيا: القراءة السننية للتحول التاريخي واستشراف المستقبل

لا تجعل الرؤية المنهاجية الأحداث التاريخية غاية في ذاتها، وإنما تتخذها مدخلًا لفهم التحولات الحضارية الكبرى، وربط الجزئيات التاريخية بالكليات التي تحكم حركة الأمم والدول. ومن ثم، فإن دراسة التجربة التاريخية لا تقتصر . في تصور الإمام عبد السلام ياسين . على إعادة بناء الماضي أو تفسير وقائعه، وإنما تروم استنباط السنن الإلهية التي تحكم العمران البشري، واستثمارها في بناء مشروع إصلاحي يستلهم النموذج النبوي في الحكم والسياسة.

وبذلك تتجاوز القراءة السننية مجرد الوصف التاريخي إلى البحث عن القوانين العامة التي تفسر نشوء الدول وتحولها، وهو ما يجعل التاريخ، في الرؤية المنهاجية، مجالًا لاستخلاص العبر واستشراف المستقبل، أكثر من كونه سجلًا للوقائع الماضية.

النظر إلى التاريخ في ضوء الوحي والسنن

يرى الإمام عبد السلام ياسين أن فهم التاريخ الإسلامي لا يستقيم إذا اقتصر على تفسير الوقائع بأسبابها المادية وحدها، بل يقتضي الجمع بين السنن الكونية والسنن الشرعية، واستحضار العلاقة بين عالم الشهادة وعالم الغيب، في إطار الرؤية القرآنية للتاريخ، وبناءً عليه، فهو يستحضر "عامل الغيب" (القدر الإلهي) و"عامل الإخلال البشري" لفهم كيف انحلت عرى الإسلام تباعاً بانحلال العروة السلطانية.[77]

76 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص29–30.

77 ياسين، عبد السلام (1989م)، نظرات في الفقه والتاريخ، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط1، ص28.

ويقرر كذلك أن هذه القراءة لا تكتمل إلا إذا تمت . على حد تعبيره . بعينين: عين مراقبة للكون وأسبابه، وعين إيمانية غيبية تترجم وتفسر... كما شاء الله تعالى أن تكون علاقتهما مفهومة عقلاً، مترابطة متساوقة.

ويكشف هذا التصور عن خصوصية المنهج المنهاجي في قراءة التاريخ؛ إذ لا يفصل بين الأسباب التاريخية الظاهرة وبين السنن الإلهية الحاكمة لحركة المجتمعات، بل يجعلهما مستويين متكاملين في تفسير الظاهرة التاريخية.

التحليل السنني للتحول من الخلافة إلى الملك

في ضوء هذا التصور، لا يعد الإمام عبد السلام ياسين الانتقال من الخلافة الراشدة إلى الملك العاض مجرد تحول سياسي محدود بظرفه التاريخي، وإنما يقرأه باعتباره نقطة مفصلية في تاريخ الأمة، ينبغي فهمها في ضوء السنن التي تحكم نشوء الدول وتحولها. ويستند في ذلك إلى الحديث النبوي المشهور: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون... ثم تكون خلافة على منهاج النبوة... ثم تكون ملكاً عاضاً... ثم تكون ملكاً جبرية... ثم تكون خلافة على منهاج النبوة"[78]

ويرى الإمام أن هذا الحديث يؤسس لقراءة سننية لمسار التاريخ الإسلامي، تجعل المراحل السياسية جزءًا من حركة تاريخية تحكمها قوانين إلهية لا تنفصل عن مسؤولية الإنسان في الإصلاح والتغيير.

ومن ثم فإن قيمة هذا التصور . في نظر الإمام . لا تكمن في ترتيب الوقائع التاريخية، وإنما في بناء وعي تاريخي يدرك أن تغير الوسائل والأدوات لا يغير السنن التي تحكم حركة المجتمعات، وهو ما يعبر عنه بقوله: "حركية الدوافع الاجتماعية والسياسية والاستكبارية... تبقى خاضعة لنفس السنن مهما كانت الوسائل المتاحة في العصر".[79]

ومع ذلك، فإن تنزيل هذه القراءة على الوقائع التاريخية يظل مجالًا للاجتهاد؛ إذ تختلف مناهج الباحثين في مدى إمكان الاستناد إلى السنن القرآنية وحدها في تفسير الأحداث التاريخية الجزئية، أو ضرورة ضمها إلى التحليل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يجعل القراءة المنهاجية إحدى المقاربات التفسيرية المعاصرة، لا القراءة الوحيدة للتاريخ الإسلامي.

استعادة العلاقة بين الشورى والعدل والسلطان والقرآن:

78 ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ص23.

79 ياسين، سنة الله، ص10.

وانطلاقًا من هذا الفهم السنني، يرى الإمام عبد السلام ياسين أن دراسة الماضي لا ترمي إلى الوقوف عند أخطاء التجربة التاريخية، وإنما إلى بناء وعي إصلاحي يعيد وصل ما انقطع بين الشورى والعدل، وبين السلطان والقرآن، في إطار المرجعية التي تأسست عليها الخلافة الراشدة.

ولذلك يجعل من "جبر الانكسار" غاية للقراءة التاريخية، من خلال إحياء الاجتهاد الجماعي، وترسيخ مبدأ الشورى، وبناء ما يسميه "العمران الأخوي"، باعتباره نموذجًا حضاريًا يستلهم قيم العدل والإحسان، ويتجاوز الحلول المرحلية التي فرضتها ظروف الضرورة السياسية.

استشراف المستقبل وصناعة "الفاعل التاريخي":

لا تقف القراءة المنهاجية عند تفسير الماضي، وإنما تتجه إلى استشراف المستقبل، انطلاقًا من تصور يجعل البشارة النبوية بالخلافة على منهاج النبوة أفقًا إصلاحيًا يوجه العمل التاريخي، لا مجرد خبر عن المستقبل، هذا الاستشراف ـ حسب الإمام ـ يستند إلى "فقه الاقتحام"؛ أي اقتلاع الذوات من مستعجلات الحياة الزائفة نحو المسؤولية التاريخية لبناء غد الإسلام[80]. وفي هذا الإطار يربط الإمام بين مشروع الإصلاح وبين إعداد ما يسميه "الفاعل التاريخي" أو "الشاهد بالقسط"، القادر على الجمع بين التربية الإيمانية، والوعي التاريخي، والفاعلية المجتمعية، بما يؤهله للإسهام في بناء مشروع حضاري يقوم على الشورى والعدل.

ويخلص هذا المطلب إلى أن القراءة السننية عند الإمام عبد السلام ياسين لا تنفصل عن مشروعه الإصلاحي؛ فهي تتخذ من دراسة التاريخ وسيلة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، مع ربط التحولات السياسية بالسنن الإلهية الحاكمة للعمران. غير أن هذه القراءة تبقى اجتهادًا فكريًا في تفسير التاريخ، يثري النقاش حول العلاقة بين الوحي والواقع، دون أن يلغي إمكان الإفادة من المقاربات التاريخية والاجتماعية الأخرى في تفسير الظاهرة السياسية الإسلامية.

ثالثا: المآلات السوسيولوجية، الثقافية، والاقتصادية واستشراف العمران الأخوي

لا يقف الإمام عبد السلام ياسين عند بيان الآثار السياسية للتحول من الخلافة إلى الملك، وإنما يوسع دائرة التحليل لتشمل ما يراه مآلات حضارية مست مختلف أبعاد حياة الأمة. ومن ثم، فإن مفهوم الانكسار التاريخي لا يدل ــ في تصوره ــ على تحول في نظام الحكم فحسب، بل يمثل بداية مسار تاريخي انعكست آثاره على البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وعلى طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والقيم المؤسسة للعمران الإسلامي.

80 بحار، فقه الاقتحام في المنهاج النبوي.

- **المآلات السوسيولوجية والثقافية (تكريس "دين الانقياد"):**

يرى الإمام أن من أبرز آثار هذا التحول تشكل أنماط جديدة من الوعي السياسي والاجتماعي، ارتبطت بسيادة الحكم القائم على الغلبة، وما نتج عنه من تراجع فاعلية الأمة في المجال العام. وفي هذا السياق يستثمر ما أورده ابن خلدون حول أثر القهر السياسي في تشكيل السلوك الاجتماعي، مستحضرًا مفهوم "دين الانقياد" للدلالة على ما يراه انتقالًا من المشاركة في صناعة القرار إلى التكيف مع الأمر الواقع.

ويذهب إلى أن استمرار هذا النمط من الحكم أسهم ـ في نظره ـ في إضعاف المبادرة السياسية، وإنتاج ثقافة يغلب عليها الميل إلى المحافظة على الواقع أكثر من السعي إلى تغييره، وهو ما يفسر ـ حسب قراءته ـ تراجع الاجتهاد السياسي في عدد من المراحل التاريخية.

كما يربط الإمام بين هذا المسار وبين التحولات التي عرفها المجال الثقافي والتربوي في العصر الحديث، ويرى أن بعض النماذج التعليمية الحديثة أسهمت في إضعاف الصلة بالمرجعية الحضارية الإسلامية. غير أن هذا التفسير يمثل جزءًا من مشروعه الفكري في نقد الحداثة الغربية، ولا يرتبط مباشرة بتحليل التحول التاريخي من الخلافة إلى الملك، الأمر الذي يقتضي النظر إليه في إطار رؤيته الحضارية العامة، لا بوصفه نتيجة تاريخية مباشرة لذلك التحول

- **المآلات الاقتصادية (نظام الغابة والتبعية)**

ويمتد التحليل عند الإمام إلى المجال الاقتصادي؛ إذ يرى أن التحول في طبيعة السلطة انعكس كذلك على أنماط توزيع الثروة، وعلى علاقة الدولة بالمجتمع، وأن غياب الشورى أفضى تدريجيًا إلى تغليب المصالح السياسية على مقتضيات العدل الاجتماعي.

وفي هذا السياق ينتقد الإمام النظم الاقتصادية التي تقوم ـ في تقديره ـ على الاحتكار والتبعية، ويربطها بأزمة العمران الإسلامي المعاصر، معتبرًا أن استمرار الاختلال في توزيع السلطة والثروة يمثل أحد مظاهر الأزمة الحضارية التي تعيشها الأمة.

غير أن الربط بين التحول التاريخي المبكر وبين الأوضاع الاقتصادية المعاصرة يظل جزءًا من البناء التفسيري الذي يقدمه الإمام، ولا يقوم على علاقة سببية مباشرة تثبتها المادة التاريخية وحدها، بل يتأسس على رؤية حضارية شاملة تربط بين تطور الشرعية السياسية ومسار العمران الإسلامي عبر مراحله المختلفة.

- **المآلات الآفاقية (صناعة الفاعل التاريخي وجبر الانكسار)**

يرى الإمام أن جبر هذا الانكسار يمر عبر الانتقال من "فقه الضرورة" (أو فقه التبرير) إلى "فقه المنهاج" الذي يستشرف "الخلافة الثانية"[81] كبشارة نبوية، ويعتبر بناء الفاعل التاريخي (الشاهد بالقسط) من أهم شروطها، وعلى أساس ذلك يطمح المشروع المنهاجي تربية إنسان يجمع بين "نورانية القلب وحكمة العقل وقوة الحركة"، ليكون ـ في نظر الإمام ـ قادراً على "اقتحام عقبة التخلف" وبناء "العمران الأخوي". ويرى كذلك أن مآلات الانكسار التاريخي لم تتوقف عند ضياع الشورى، بل امتدت لتشمل إفساد "الفطرة الإنسانية" بتغريب "العقل الثقافي" عبر طاحونة التعليم.

ومن هذا المنطلق، يرى الإمام أن تجاوز آثار الانكسار التاريخي لا يتحقق بمجرد تغيير البنية السياسية، وإنما يقتضي مشروعًا إصلاحيًا متكاملًا يجمع بين التربية، والاجتهاد، والشورى، والعدل، ويستند إلى المرجعية القرآنية في بناء العمران.

يتبين من خلال هذه القراءة أن الإمام عبد السلام ياسين لا يحصر مآلات الانكسار التاريخي في المجال السياسي، وإنما يوسعها لتشمل البنية الحضارية للأمة بمختلف أبعادها. غير أن كثيرًا من هذه المآلات لا يقدمها بوصفها نتائج تاريخية مباشرة يمكن البرهنة عليها من خلال الوقائع وحدها، وإنما باعتبارها جزءًا من رؤيته المنهاجية التي تربط بين الشرعية السياسية ومسار العمران الإسلامي. ومن ثم، فإن القيمة العلمية لهذا التصور لا تكمن في تقرير علاقات سببية حاسمة، بقدر ما تتمثل في تقديم إطار تفسيري متكامل يحاول قراءة التاريخ الإسلامي في ضوء السنن الشرعية وأفق الإصلاح الحضاري.

المبحث السادس: من التشخيص المفاهيمي إلى التدافع المؤسسي: دراسة تطبيقية مقارنة لاستئناف المنهاج النبوي

لا تكتمل القيمة العلمية للقراءة المنهاجية عند الإمام عبد السلام ياسين بمجرد تشخيصها للتحول من الخلافة إلى الملك، أو ببنائها جهازًا مفاهيميًا يفسر هذا الانكسار التاريخي، وإنما تتجلى كذلك في قدرتها على الانتقال من مستوى التفسير إلى مستوى الفعل التاريخي، ومن تحليل أسباب الأزمة إلى استشراف سبل تجاوزها. فالمشروع المنهاجي لا يقف عند حدود نقد التجربة السياسية الإسلامية أو إعادة قراءة وقائعها، بل يتجاوز ذلك إلى بناء رؤية تغييرية تجعل من فهم الماضي مدخلًا لاستئناف التاريخ في ضوء الوحي والسنن الإلهية. ومن ثم فإن الانتقال من التشخيص

81 هي البشارة النبوية التي تمثل "المحرك الاستراتيجي" لاستعادة وحدة الأمة وإعادة وصل ما انقطع بين القرآن والسلطان، لتحقيق "رسالة الإسلام الكونية" كرحمة للعالمين، بعيداً عن "أنصاف الحلول".

المفاهيمي إلى التدافع المؤسسي لا يمثل انتقالًا من موضوع إلى آخر، وإنما يمثل الامتداد الطبيعي للقراءة المنهاجية التي تجعل من تفسير التاريخ أساسًا لإعادة بنائه.

وليس المقصود إعادة عرض المفاهيم التي سبق تحليلها، وإنما اختبار قدرتها التفسيرية في قراءة الواقع السياسي المعاصر، وبيان خصوصيتها بالمقارنة مع أبرز المقاربات الفكرية التي تناولت التحول من الخلافة إلى الملك أو سعت إلى تقديم بدائل للإصلاح السياسي؛ فقيمة القراءة المنهاجية لا تتحدد بفرادتها المفاهيمية فحسب، وإنما أيضًا بقدرتها على الجمع بين التحقيق التاريخي، والتفسير السنني، والتقويم المعياري، واستشراف آفاق التغيير الحضاري. وبهذا المعنى يغدو الانتقال إلى "بناء الفاعل التاريخي" أحد أهم ملامح المشروع المنهاجي، لأن التغيير في تصور الإمام لا يقف عند رصد "الداء"، بل يطمح إلى بناء الإنسان القادر على جبر الانكسار التاريخي واستئناف المنهاج النبوي.

أولا: استمرارية نسق السيف بين التاريخ والواقع: من التحقيق التاريخي إلى التفسير السنني

المصادر التاريخية في القراءة المنهاجية ليست مجرد روايات أو أخبار تاريخية، وإنما تنظر إليها باعتبارها مجالًا للتحقيق التاريخي الذي يكشف عن السنن الحاكمة لحركة الأمة، ويحرر الوقائع من القراءة التجزيئية التي تعزلها عن سياقها الحضاري. ومن ثم فإن العودة إلى كتب التاريخ لا يقصد بها إثبات الوقائع لذاتها، وإنما الكشف عن البنية العميقة التي أنتجت التحول من الخلافة إلى الملك، وهو ما يمنح مفاهيم "الانكسار التاريخي" و"مذهبية السيف" وظيفتهما التفسيرية داخل النسق المنهاجي.

ويستحضر الإمام عبد السلام ياسين روايات المؤرخين المتعلقة بأخذ البيعة ليزيد في أواخر عهد معاوية رضي الله عنه، ولا سيما ما أورده ابن الأثير في سياق الحديث عن فرض البيعة بالقوة. ويقرأ الإمام هذه الروايات باعتبارها من الشواهد التي يستند إليها في تفسير الانتقال من الشورى إلى الغلبة، مع ملاحظة أن تفاصيل هذه الأخبار وتواريخها محل نقاش بين المؤرخين، وأن المؤرخين يختلفون في بعض ألفاظها وتواريخها ومدى دلالتها على طبيعة ذلك التحول.

وانطلاقًا من هذه القراءة، يرى الإمام أن هذه الوقائع لا تمثل حوادث سياسية معزولة، وإنما تندرج ضمن سياق أوسع يفسر انتقال الشرعية من الشورى إلى الغلبة، وهو ما يعبر عنه بمفهوم "الانكسار التاريخي"، الذي ترتب عليه ـ في تصوره ـ انتقال نظام الحكم من الخلافة الشورية إلى الملك العاض.

ويقرأ الإمام هذه الروايات باعتبارها شاهدة على ما يسميه "مذهبية السيف"، ويرى أنها تعبر عن انتقال الشرعية من الشورى إلى الغلبة[82].

ومن ثم، لا يقتصر توظيف الإمام لهذه المرويات على الاستدلال بوقائعها الجزئية، وإنما يعيد تركيبها داخل نسقه التفسيري؛ إذ يقرأها بوصفها مؤشرات على تحول أنماط اكتساب السلطة وممارستها. وفي هذا الإطار يندرج مفهوم "مذهبية السيف" باعتباره أداة تفسيرية لفهم هذا التحول، لا وصفًا تاريخيًا لواقعة بعينها.

ويتضح من المقارنة أن ابن خلدون ينطلق من تفسير عمراني يهدف إلى بيان القوانين التي تحكم نشوء الدولة وتطورها، في حين ينطلق الإمام عبد السلام ياسين من قراءة معيارية تجعل الوحي مرجعًا لتقويم تلك التحولات. ومن ثم فإن الاختلاف بين التصورين يتعلق بمنطلق التفسير ووظيفته أكثر مما يتعلق بوصف الوقائع التاريخية نفسها.

في حين، الإمام عبد السلام ياسين لا ينكر أثر السنن التاريخية، لكنه يرفض أن تتحول هذه السنن إلى مبرر يضفي المشروعية على نتائجها؛ إذ يجعل الوحي معيارًا أعلى لتقويم التاريخ، ويرى أن التحول من الخلافة إلى الملك لم يكن نتيجة حتمية لطبيعة الاجتماع، وإنما انكسارًا تاريخيًا نقل الشرعية من الشورى إلى الغلبة، وقطع الصلة بين السلطان والقرآن، الأمر الذي يجعل وظيفة السنن ـ في القراءة المنهاجية ـ تفسير الظاهرة لا تبريرها، كما يجعل من الوحي المرجع الحاكم في تقويم مسارها واستشراف إمكان تجاوزها.

وتمتد القيمة التفسيرية لهذا المفهوم لتشمل فهم بنية الاستبداد المعاصر؛ إذ يرى الإمام أن "الملك الجبري" ليس قطيعة مع "الملك العاض"، وإنما يمثل امتدادًا تاريخيًا لنسق الغلبة نفسه، وإن تغيرت صوره وآلياته، ولذلك يصف الأنظمة السياسية المعاصرة بأنها "دويلات خلفها التقسيم الاستعماري"، تحكم بما يسميه "دين الانقياد"؛ وهو حالة من الخضوع النفسي والاستسلام للاستبداد نشأت بفعل قرون من حكم السيف[83].

وبناء على ذلك تنتقل القراءة المنهاجية من تفسير وقائع التاريخ الإسلامي إلى تفسير بنية الواقع السياسي المعاصر، لتغدو "مذهبية السيف" مفهومًا تفسيريًا يكشف استمرارية النسق التاريخي، لا مجرد وصف لمرحلة انقضت.

82 آيت الغازي، الوحي وفقه التاريخ عند الأستاذ عبد السلام ياسين.
83 ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص73.

ثانيا: المجتهد المتأول بين الضرورة التاريخية والتبعية الحضارية: قراءة مقارنة في مرجعيات الإصلاح

إذا كانت القراءة المنهاجية قد كشفت في تحليلها للتحول من الخلافة إلى الملك أن "مذهبية السيف" لم تنتج تحولًا سياسيًا فحسب، بل أفرزت كذلك "المجتهد المتأول" الذي تولى تبرير الأمر الواقع تحت ضغط الضرورة التاريخية، فإنها لا تحصر هذا المفهوم في سياقه التاريخي الأول، بل تنظر إليه بوصفه نسقًا معرفيًا قابلًا لإعادة الإنتاج كلما انفصل الاجتهاد عن مرجعيته القرآنية وخضع لموازين القوة أو لهيمنة النموذج الحضاري الغالب.

ومن ثم فإن وظيفة هذا المفهوم ـ حسب الإمام ـ لا تقتصر على تفسير مواقف بعض الفقهاء في العصر الأموي، وإنما تمتد لتفسير صور جديدة من التبرير الفكري التي رافقت الدولة الحديثة في العالم الإسلامي.

وفي هذا السياق يقرر الإمام عبد السلام ياسين أن كثيرًا من اجتهادات العلماء التي نشأت في ظل الملك لم تكن تعبيرًا عن اختيار حر، وإنما كانت ثمرة واقع استثنائي فرضته الغلبة السياسية؛ ولذلك يصف أصحابها بأنهم "سجناء للواقع"، إذ وجدوا أنفسهم تحت وطأة السيف وضغط الضرورة، فاجتهدوا في المحافظة على الحد الأدنى من وحدة الأمة، ولو ترتب على ذلك تأويل بعض النصوص أو القبول بأوضاع لم تكن تمثل النموذج الشرعي الكامل[84]. ومن ثم فإن القراءة المنهاجية لا تتعامل مع هؤلاء بوصفهم خصومًا، بل تقرأ اجتهاداتهم في سياقاتها التاريخية، وهو ما سبق بيانه في المبحث الرابع.

ولقد أفرزت استمرارية الانكسار التاريخي ـ في تصور الإمام ـ في العصر الحديث صورة مغايرة لـ "المجتهد المتأول"؛ حيث لم يعد التأويل محكومًا بالخوف من بطش السلطان وحده، وإنما أصبح محكومًا كذلك بسلطان النموذج الحضاري الغربي وهيمنته الفكرية والثقافية، فتوسع المفهوم ليشمل فئات من النخب الفكرية والثقافية التي أصبحت ـ حسب الإمام ـ تبرر التبعية للحضارة المادية، وتتعامل مع النموذج الغربي بوصفه أفقًا نهائيًا للإصلاح السياسي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار يلتقي تحليل الإمام مع ما يورده مصطفى شكري في حديثه عن أثر "نحلة الغالب" في تشكيل الوعي، حيث يرى أن المنظومة التعليمية الحديثة كثيرًا ما تسهم في إعادة إنتاج التبعية الثقافية بدل بناء الشخصية الحضارية المستقلة.[85]ويجد الإمام عبد السلام ياسين في هذه الظاهرة امتدادًا معاصرًا لوظيفة "المجتهد المتأول"، لأن أخطر مظاهر الاستلاب ـ حسب الإمام ـ

84 ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ص91.

85 شكري، مصطفى (2018م): من أجل تعليم يحررنا، دار لبنان، ط1، ص74.

لا تكمن في الاحتلال العسكري وحده، بل في تكوين عقل منهزم، ويقبل الهزيمة بوصفها حقيقة لا مفر منها، فيعيد إنتاجها معرفيًا داخل المؤسسات التعليمية والثقافية.

ويرى الإمام أن بعض الخطابات الفكرية المعاصرة أعادت إنتاج أنماط من التبعية الحضارية، وهو ما يندرج . في نظره . ضمن الامتدادات الحديثة لما يسميه "المجتهد المتأول"[86]، وبهذا لا يصبح هذا المجتهد يؤول النصوص تحت ضغط السلطان فقط، بل يتحول إلى كل خطاب فكري يمنح الشرعية لاستمرار التبعية، سواء استند إلى القوة السياسية أو إلى المرجعية الحضارية والتاريخية الغالبة.

ويفسر الإمام هذا الاتجاه بوصفه أحد تجليات الانفصال بين المجالين الدعوي والسياسي، في حين يقدم علي عبد الرازق هذا الفصل باعتباره اجتهادًا في تنظيم السلطة، وهو ما يعكس اختلاف المنطلقات المرجعية بين التصورين.

غير أن الإمام عبد السلام ياسين يرى أن هذا الفصل بين الدعوة والدولة لا يمثل اجتهادًا سياسيًا مجردًا، بل يعكس ـ في جانب منه ـ أثر الانكسار التاريخي الذي أدى إلى انفصال السياسة عن وظيفتها التعبدية، ومن ثم فإنه يجعل إعادة وصل التربية بالحكم شرطًا لتجاوز آثار "مذهبية السيف" واستئناف المنهاج النبوي، بدل الاكتفاء بإعادة تنظيم السلطة وفق التصورات السياسية الحديثة.

كما تبرز خصوصية القراءة المنهاجية عند مقارنتها بالمقاربة الائتمانية عند طه عبد الرحمن؛ إذ يؤكد هذا الأخير أن أزمة السياسة المعاصرة ترجع أساسًا إلى ما يسميه "آفة التسييس" التي أخضعت الدين لمنطق الصراع والمصلحة، داعيًا إلى إعادة تأسيس المجال السياسي على القيم الأخلاقية والائتمانية.

وتلتقي القراءتان في التأكيد على مركزية التربية والقيم الأخلاقية، غير أنهما تختلفان في موقع الإصلاح السياسي داخل المشروع الإصلاحي؛ إذ يمنح الإمام عبد السلام ياسين بناء الدولة والشورى حضورًا أوضح ضمن مشروعه التغييري، بينما يركز طه عبد الرحمن على إعادة تأسيس المجال السياسي أخلاقيًا.

وبذلك يتبين أن مفهوم "المجتهد المتأول" لم يعد في القراءة المنهاجية أداة لتفسير مرحلة تاريخية انقضت، بل تحول إلى مفهوم تفسيري يكشف مختلف أشكال التبرير التي تحول دون استعادة الأمة

86 ياسين، عبد السلام (2023م)، الإسلام والحداثة، ترجمة: جواد مفتي زاده، دار إقدام، ط3، ص147.

لفاعليتها الحضارية، سواء صدرت عن اجتهادات فرضتها الضرورة السياسية في الماضي، أو عن خطابات فكرية معاصرة كرست التبعية للنموذج الغالب.

ومن هنا تتجاوز القراءة المنهاجية حدود النقد التاريخي لتصبح إطارًا تحليليًا يفسر استمرار الانكسار في مستوياته السياسية والثقافية والمعرفية، ويمهد للانتقال من نقد الواقع إلى بناء شروط تغييره.

ثالثا: من الإصلاح المؤسسي إلى بناء الفاعل التاريخي: فقه الاقتحام وآفاق استئناف المنهاج النبوي

إذا انتهت القراءة المنهاجية عند الإمام عبد السلام ياسين إلى تفسير التحول من الخلافة إلى الملك بوصفه انكسارًا حضاريًا أعاد تشكيل العلاقة بين السلطان والقرآن، فإنها تنتقل – في مستوى الاستشراف – إلى بحث السبل التي يرى أنها كفيلة بتجاوز آثار هذا التحول. ومن ثم لا يقتصر مشروعه على تحليل الأزمة التاريخية، وإنما يمتد إلى تصور تغييري يجعل إعادة بناء الإنسان ركيزةً لتغيير المجتمع والدولة.

ويفهم الإمام من هذا المفهوم أن "فقه الاقتحام" ليس مجرد دعوة إلى الفعل الحركي، بل إطار تربوي وعملي يروم إعداد الإنسان القادر على الجمع بين التربية الإيمانية والوعي التاريخي والمشاركة في الإصلاح الاجتماعي والسياسي. وبهذا يكتسب المفهوم، في البناء المنهاجي، وظيفة تتجاوز التعبئة إلى بناء الفاعل التاريخي؛ يجمع بين "نورانية القلب، وحكمة العقل، وقوة الحركة"[87]. وبهذا يتحول الاقتحام من مجرد شعار تعبوي إلى نظرية في صناعة الفاعل الحضاري، قوامها الجمع بين التربية والإحسان، والوعي التاريخي، والقدرة على الفعل الاجتماعي والسياسي.

ويكشف هذا التصور عن اختلاف جوهري بين القراءة المنهاجية وبعض مشاريع الإصلاح السياسي الحديثة؛ إذ انصب اهتمام كثير من هذه المشاريع على إصلاح البناء المؤسسي للدولة، انطلاقًا من أن أزمة الحكم ترجع أساسًا إلى اختلال النظام الدستوري أو ضعف الضوابط القانونية المنظمة للسلطة.

ومن أبرز هذه المشاريع ما قدمه رشيد رضا في دعوته إلى إعادة بناء نظام الخلافة، من خلال إصلاح مؤسسات الحكم، وإحياء دور أهل الحل والعقد، ووضع الضوابط الدستورية التي تكفل الحد من الاستبداد، وهي قراءة أبرزها حيدر العايب في دراسته[88].

87 الزبيدي، مفاهيم: التجديد والقومة والمرونة.

88 العايب، (2024م)، من الخلافة إلى الدولة الحديثة.

وتكشف المقارنة بين التصورين أن كليهما ينطلق من أهمية إصلاح نظام الحكم، غير أن نقطة الاختلاف تتعلق بترتيب أولويات الإصلاح؛ فبينما يركز رشيد رضا على إصلاح البنية المؤسسية وآليات ممارسة السلطة، يمنح الإمام عبد السلام ياسين الأولوية لبناء الإنسان الذي يحمل مشروع الإصلاح، ويرى أن إصلاح المؤسسات يظل مرتبطًا بقدرة المجتمع على إنتاج قيادة تستند إلى قيم الشورى والعدل.

غير أن الإمام عبد السلام ياسين لا يقف عند هذا المستوى؛ إذ يرى أن إصلاح المؤسسات، على أهميته، لا يكفي ما لم يسبقه إصلاح الإنسان الذي يدير تلك المؤسسات. فالعطب – في نظره – لا يكمن في شكل الدولة وحده، وإنما في اختلال العمران الإيماني الذي فقد قدرته على إنتاج القيادة الراشدة. ومن ثم فإن إعادة بناء السلطة لا يمكن أن تنجح إذا بقي المجتمع أسير آثار "دين الانقياد" الذي أفرزته قرون "مذهبية السيف"؛ لأن المؤسسات مهما بلغت درجة إحكامها ستظل عاجزة عن تحقيق مقاصد الشورى والعدل إذا لم يقم عليها إنسان تحرر وجدانه من الاستبداد، واستعاد وعيه بوظيفته الاستخلافية.

ولهذا يجعل الإمام مشروع "المنهاج النبوي" مزدوجًا يجمع بين التربية والتنظيم والزحف، فتتكامل صناعة الإنسان مع بناء المجتمع وإصلاح الدولة، فلا ينفصل البعد الإيماني عن البعد العمراني، ولا يسبق أحدهما الآخر، وإنما يسيران في خط واحد نحو استعادة معايير الحكم الراشد. ولذلك يؤكد أن بناء "الفاعل التاريخي" يمثل الشرط السابق لاستعادة الشورى والعدل، لأن الدولة في المنظور المنهاجي ليست نقطة البداية، وإنما هي ثمرة لمسار تربوي واجتماعي طويل [89].

ومن هنا تتجلى خصوصية القراءة المنهاجية في مقاربتها لمسألة الانتقال السياسي؛ فهي لا تنكر أهمية الإصلاح الدستوري، ولا تقلل من قيمة الضمانات المؤسسية، لكنها ترفض اختزال أزمة الأمة في بعدها القانوني أو الإداري، لأن الإمام يرى أن الاستبداد لا يقتصر على كونه خللًا في مؤسسات الحكم، وإنما يرتبط كذلك بتحولات تاريخية وثقافية أثرت في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وهو ما يفسر تأكيده ضرورة الجمع بين إصلاح الإنسان وإصلاح المؤسسات.

وبهذا المعنى لا يقدم "فقه الاقتحام" بديلًا إجرائيًا لبعض نظريات الانتقال السياسي فحسب، وإنما يقدم تصورًا مغايرًا لمنطلقات التغيير ذاتها؛ إذ ينتقل بالإصلاح من منطق تعديل الهياكل إلى منطق إعادة بناء الإنسان، ومن الاكتفاء بإدارة السلطة إلى صناعة الأمة القادرة على حمل رسالة الاستخلاف.

89 ياسين، المنهاج النبوي، ص31.

ومن هذا المنطلق يقدم الإمام مفهوم "الخلافة الثانية على منهاج النبوة" بوصفه أفقًا إصلاحيًا يستند إلى إعادة وصل السلطان بالقرآن، وإحياء مركزية الوحي في توجيه العمران، وربط إصلاح الدولة بإصلاح الإنسان. وبهذا تنتقل القراءة المنهاجية من تفسير التحول التاريخي إلى بناء تصور عملي لتجاوزه، دون أن تنفصل عن الجهاز المفاهيمي الذي تأسست عليه في المباحث السابقة.

الخاتمة التركيبية: خصوصية القراءة المنهاجية وآفاق استئناف المنهاج النبوي

يتبين من خلال هذه الدراسة التطبيقية المقارنة أن القراءة المنهاجية عند الإمام عبد السلام ياسين لا تقتصر على تفسير التحول من الخلافة إلى الملك، وإنما تبني إطارًا مفاهيميًا يربط بين التحقيق التاريخي، والتفسير السنني، والتقويم المعياري، واستشراف آفاق الإصلاح.

وقد أظهر التحليل أن مفاهيم: الانكسار التاريخي، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، والملك العاض تؤدي، في هذا النسق، وظيفة تفسيرية متكاملة؛ إذ تُقرأ من خلالها وقائع الماضي، وتُفسر بها بعض مظاهر الواقع، وتُستحضر في تصور آفاق التغيير.

كما بينت المقارنة أن خصوصية هذه القراءة لا تقوم على نقض المقاربات الأخرى أو إقصائها، وإنما على اختلاف منطلقاتها المرجعية. فبينما يفسر ابن خلدون التحول السياسي في إطار سنن العمران والاجتماع، يجعل الإمام عبد السلام ياسين الوحي معيارًا لتقويم تلك التحولات.

وفي المقابل، ينطلق علي عبد الرازق من تصور يفصل بين الدين والنظام السياسي، في حين يربط المشروع المنهاجي بين الدعوة والدولة ضمن رؤية واحدة. كما يلتقي مع طه عبد الرحمن في تأكيد البعد الأخلاقي والتربوي، مع اختلافهما في موقع الإصلاح السياسي داخل المشروع "الإصلاحي"، ويختلف عن رشيد رضا في ترتيب أولويات الإصلاح؛ إذ يمنح بناء الإنسان موقعًا متقدمًا على إصلاح البنية المؤسسية، مع عدم إغفال أهمية هذا الأخير.

وتكشف هذه المقارنة أن القيمة العلمية للقراءة المنهاجية لا تنحصر في الأحكام التي تنتهي إليها، وإنما تتجلى كذلك في الجهاز المفاهيمي الذي اعتمدته لتفسير التحول التاريخي، وفي محاولتها الربط بين النصوص الشرعية، والوقائع التاريخية، والسنن الحاكمة لمسار العمران السياسي.

غير أن هذا التصور، شأنه شأن سائر المقاربات الفكرية، يبقى قابلًا للمناقشة والنقد في ضوء معايير التحقيق التاريخي، واختلاف مناهج تفسير العلاقة بين الوقائع التاريخية ومآلاتها.

وبذلك يتضح أن المشروع المنهاجي يقدم تصورًا متكاملًا للإصلاح يربط بين التربية، والشورى، والعدل، وبناء الفاعل التاريخي، ويجعل من فهم الانكسار التاريخي مدخلًا لاستشراف المستقبل.

ومن ثم فإن دراسة هذا المشروع لا تنتهي إلى تبني نتائجه أو رفضها، بقدر ما تكشف عن خصوصيته ضمن مسارات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وعن إسهامه في إعادة طرح سؤال العلاقة بين التاريخ والاجتهاد والشرعية السياسية في ضوء مرجعيته المعرفية.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أظهرت الدراسة أن التحول من الخلافة الراشدة إلى الملك كان موضوعًا لمقاربات تفسيرية متعددة؛ فمنها المقاربة الفقهية الكلاسيكية المرتبطة بفقه الضرورة، والمقاربة العمرانية القائمة على سنن العصبية والعمران، والمقاربات الإصلاحية التي أولت عناية بإحياء الشورى، فضلًا عن المقاربات الفلسفية المعاصرة التي تناولته في أفق أخلاقي وحضاري.
2. وتبين أن خصوصية القراءة المنهاجية عند الإمام عبد السلام ياسين تتمثل في جعل الوحي والمنهاج النبوي المرجعية الحاكمة في تفسير هذا التحول وتقويمه.
3. بينت الدراسة أن قراءة الإمام عبد السلام ياسين للتحول التاريخي تقوم على جهاز مفاهيمي مترابط تنتظم داخله مفاهيم: المنهاج النبوي، والانكسار التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، وأن هذه المفاهيم تكتسب وظيفتها التفسيرية من ترابطها داخل النسق المنهاجي، الأمر الذي يجعل فهمها منفصلة عن سياقها المعرفي مؤديًا إلى اضطراب في تفسير المشروع.
4. أكدت الدراسة أن البحث في التحول التاريخي يختلف، من حيث المنهج والموضوع، عن البحث في مناقب الصحابة رضي الله عنهم وعدالتهم؛ وأن التمييز بين المقام الشرعي للأشخاص وبين الدراسة التاريخية للاجتهادات والوقائع يمثل قاعدة منهجية تسهم في تجنب الخلط بين الأحكام العقدية والتحليل التاريخي.
5. خلصت الدراسة إلى أن مفهومي الملك العاض ومذهبية السيف في المشروع المنهاجي يتجهان – في تصور الإمام – إلى تفسير التحول الذي أصاب بنية الشرعية السياسية وآليات ممارسة السلطة، أكثر من كونهما تقويمًا للأشخاص أو الأحكام على الأعيان.
6. أظهرت الدراسة أن جانبًا من الاختلاف في تفسير التحول التاريخي لا يرتبط بثبوت الوقائع أو نفيها فحسب، وإنما يتصل كذلك بالمناهج المعتمدة في قراءتها؛ ومن ثم فإن الاجتهادات السياسية التراثية تُفهم في ضوء سياقاتها التاريخية ومقاصدها، مع التمييز بين فقه الضرورة الذي نشأ

لمعالجة أوضاع استثنائية، وفقه المنهاج الذي يتخذ النموذج النبوي مرجعًا في تقويم الواقع واستشراف الإصلاح.

7. بينت الدراسة أن القراءة المنهاجية تتعامل مع أحداث التحول السياسي بوصفها مدخلًا لفهم السنن الحاكمة لمسار العمران السياسي والحضاري، وتسعى إلى الربط بين النصوص الشرعية والوقائع التاريخية في إطار تفسير يستحضر المآلات، وهو ما يمثل أحد أبرز ملامح هذا التصور.

8. انتهت الدراسة إلى أن تقويم أي مشروع في الفكر السياسي الإسلامي يقتضي استقراء مصادره الأصلية، وفهم جهازه المفاهيمي، وتحليل أدلته في سياقاتها التاريخية والمعرفية، مع التمييز بين عرض التصور وتحليله ونقده؛ بما يجعل الحوار العلمي منصبًا على مناهج الاستدلال وبنية المفاهيم، بعيدًا عن الاختزال أو الشخصنة أو السجال المذهبي.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري. (1997). الكامل في التاريخ، (عمر عبد السلام تدمري، تحقيق). ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني. (1986). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (محمد رشاد سالم، تحقيق). ط1. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1422هـ). هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، (علي بن حسن الحلبي، تحقيق). ط1. الدمام: دار ابن القيم.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2010). المقدمة، (حامد أحمد الطاهر، تحقيق). ط2. القاهرة: دار الفجر للتراث.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. (1988). البداية والنهاية. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني. (2001). المسند، (شعيب الأرناؤوط وآخرون، تحقيق). ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة. (50 مجلدًا).
- آيت الغازي، عبد القادر. (2012). الوحي وفقه التاريخ عند الأستاذ عبد السلام ياسين. ملخص بحث مقدم إلى مؤتمر مركزية القرآن الكريم في نظرية المنهاج النبوي عند الأستاذ عبد السلام ياسين.
- باكريم، محمد. (2026). تكامل المعرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية. منار الإسلام.

- بحار، عبد اللطيف. (2013). فقه الاقتحام في المنهاج النبوي. موقع Yassine.net.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1987). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. القاهرة: دار الشعب.
- الحاج صالح، رشيد. (2024). نقد فلسفة طه عبد الرحمن الائتمانية. سياسات عربية، (69).
- خزروني، عبد الصمد. (د.ت.). التصور المنهاجي للتاريخ الإسلامي. موقع Yassine.net.
- رضا، محمد رشيد. (1923). الخلافة أو الإمامة العظمى. القاهرة: مطبعة المنار.
- الزبيدي، باسل خلف حمود. (د.ت.). مفاهيم: التجديد والقومة والمرونة. موقع Yassine.org.
- شكري، مصطفى. (2018). من أجل تعليم يحررنا. ط1. بيروت: دار لبنان.
- الطبري، محمد بن جرير. (1967). تاريخ الرسل والملوك، (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق). ط2. بيروت: دار التراث. (11 مجلدًا).
- العايب، حيدر. (2024). من الخلافة إلى الدولة الحديثة. Aleph. Langues, Médias et Sociétés.
- عمارة، محمد. (2007). الخلافات السياسية بين الصحابة. ط5. القاهرة: دار الشروق.
- الغزالي، محمد. (2005). الإسلام والاستبداد السياسي. ط1. القاهرة: دار الشروق.
- كوثراني، وجيه. (2016). وثيقة تفريق السلطنة عن الخلافة: الخلافة وسلطة الأمة. مجلة أسطور، (4).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. (1989). الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (أحمد مبارك البغدادي، تحقيق). الكويت: دار ابن قتيبة.
- المرزوقي، أبو يعرب. (2015). هل صحيح ألا مستقبل لدولة الإسلام؟. مجلة حكمة.
- ياسين، عبد السلام. (1989). نظرات في الفقه والتاريخ. ط1. الدار البيضاء: دار الخطابي للطباعة والنشر.
- ياسين، عبد السلام. (2000). العدل: الإسلاميون والحكم. ط1. الدار البيضاء: مطبوعات الأفق.
- ياسين، عبد السلام. (2005). سنة الله. ط1. تطوان: مطبعة الخليج العربي.
- ياسين، عبد السلام. (2018). الإحسان (ج 1). ط2. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر.
- ياسين، عبد السلام. (2018). الإحسان (ج 2). ط2. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر.

- ياسين، عبد السلام. (2021). أحاديث في العدل والإحسان، (رشيد حليم، إعداد). إسطنبول: دار إقدام للنشر.
- ياسين، عبد السلام. (2022). المنهاج النبوي: تربية وتنظيمًا وزحفًا. ط5. إسطنبول: دار إقدام للطباعة والنشر.
- ياسين، عبد السلام. (2023). الإسلام والحداثة. ط3. إسطنبول: دار إقدام.